

مدونة قواعد السلوك المهني

الفهرس

3	مقدمة
4	أولاً: تعريف المصطلحات
9	ثالثاً: الأحكام
9	1. جودة وسلامة عملية التصنيف
9	أ. جودة عملية التصنيف
10	ج. سلامة عملية التصنيف
11	2. الاستقلالية والتجنب و/أو إدارة تضارب المصالح
11	أ. عام
11	ب. الإجراءات والسياسات
12	ج. استقلالية المحلل والموظف
13	3. المسؤوليات تجاه جمهور المستثمرين والمُصدرين
13	أ. الشفافية والاستمرارية في نشر التصنيفات
15	ب. التعامل مع المعلومات السرية وغير العامة الخاصة بالمُصدر
16	ج. نصائح الإحالة لتطبيق القانون أو الهيئات التنظيمية
16	4. الحاكمية والمخاطر والإدارة والتدريب
16	5. تطبيق ونشر مدونة MIS والتواصل مع المشاركين في السوق
18	الملاحق

ينبغي أن تتسم الأسواق المالية بالفعالية والعدالة تجاه كافة المشاركين في السوق. وتلعب وكالات التصنيف الائتماني دورًا هامًا في تلك الأسواق. وتوفر Moody's Investors Service ("MIS") المعلومات والتقييمات في صورة تصنيفات ائتمانية وبحث مرتبط بالجدارة الائتمانية لمُصدري الأوراق المالية والتزاماتهم المالية. التصنيفات الائتمانية التي نقوم بإعدادها تعد بمثابة تقييمات تستشرف المستقبل بحيث تسعى لتقييم الخسائر الائتمانية النسبية. والمقصود بذلك التنبؤ باحتمالية تعثر أحد السندات والقوة المقدره للخسارة في حالة تعثر السند.

ونظرًا لكمية المعلومات الهائلة المتاحة أمام المستثمرين في الوقت الراهن، تقوم MIS بمساعدة المستثمرين وغيرهم على فرز المعلومات المذكورة وتحليل المخاطر الائتمانية التي تواجههم عند قيامهم بإقراض أحد المقترضين، أو عند شراء الأوراق المالية الدائنة أو شبه الدائنة من أحد المُصدرين.1 تجعل MIS التصنيفات الائتمانية العامة التي نقوم بإعدادها متاحة أمام المستثمرين على الصعيد العالمي بشكل مواعب، دون تحمل أية تكاليف.

حتى يتسنى تعزيز مستوى فهم السوق ودرجة الثقة في التصنيفات الائتمانية التي تقوم بإعدادها MIS، قامت MIS باعتماد مدونة قواعد السلوك المهني ("مدونة MIS" أو هذه "المدونة"). من خلال المدونة المذكورة، تسعى MIS لحماية جودة وسلامة عملية التصنيف، حتى تتسنى معاملة المستثمرين والمُصدرين بنزاهة، وحماية المعلومات السرية التي يتم تزويدنا بها من قبل المُصدرين. حتى يتسنى استخدام تصنيفات MIS بفاعلية، ينبغي إطلاع السوق على مميزاتها والقيود التي تفرضها. نتلخص مسؤوليتنا في التحلي بالشفافية قدر الإمكان فيما يتعلق بما يلي:

« منهجيات التصنيف

« سياسات التصنيف

« سجل المتبع الشامل.

يمكن الاطلاع على هذه المدونة، علاوةً على السياسات المشار إليها، عبر المواقع الإلكترونية لمؤسسة MIS.2

كافة مراجع الموقع (المواقع) الإلكتروني لمؤسسة MIS تتضمن www.moody.com علاوةً على المواقع الإقليمية لمؤسسة MIS مثل www.moody.com.br، حسبما يقتضي الأمر.

تم تقسيم مدونة MIS إلى خمسة أقسام:3

« جودة وسلامة عملية التصنيف

« الاستقلالية والتجنب و/أو إدارة تضارب المصالح

« المسؤوليات تجاه جمهور المستثمرين والمُصدرين

« الحاكمية والمخاطر والإدارة والتدريب

« تطبيق ونشر مدونة MIS والتواصل مع المشاركين في السوق.

1 "تقوم Moody's بتحديد التصنيفات الائتمانية للكيانات علاوةً على الأنواع المختلفة من التزامات الدين أو الالتزامات المالية، بما في ذلك، على سبيل المثال، القروض الخاصة بالأوراق المالية الدائنة المتداولة في القطاعين العام والخاص والتصنيفات الائتمانية المفضلة المحددة من قبل Moody's للكيانات علاوةً على الأنواع المختلفة من التزامات الدين أو الالتزامات المالية، بما في ذلك، على سبيل المثال، القروض الخاصة والأوراق المالية الدائنة المتداولة في القطاعين العام والخاص والأسهم الممتازة وغير ذلك من السندات الأخرى التي تمنح معدل ربح ثابت أو متغير. بهدف التبسيط، تم استخدام مصطلح "الأوراق المالية الدائنة أو شبه الدائنة" هنا للإشارة إلى الأوراق المالية الدائنة، والأسهم الممتازة، وغيرها من الالتزامات المالية من الأنواع المذكورة".

2 على الرغم من أننا، بهدف تحقيق الشفافية، قمنا بنشر هذه المدونة وغيرها من السياسات الأخرى ذات الصلة على الموقع الإلكتروني لمؤسسة MIS، إلا أن MIS لا تتحمل، نتيجة للإعلان عن هذه المدونة، أي مسؤولية أو مسؤولية قانونية تجاه أي طرف ثالث تنتج عن أو ترتبط بهذه المدونة أو السياسات المذكورة. لا تعد مدونة MIS جزءاً من أي تعاقّد مع أي طرف ثالث، ولا يحق لأي طرف ثالث تنفيذ أي من أحكامه. كما تحفظ MIS بالحق الكامل في تنقيح هذه المدونة في أي وقت، بما يمكن التغييرات التي تطرأ على سياسات وإجراءات التصنيف الخاصة بمؤسسة MIS أو مواجهة التغييرات التي تطرأ على ظروف السوق، أو الظروف القانونية أو التنظيمية.

3 تمت صياغة مدونة MIS بهذا الأسلوب حتى يتسنى الالتزام بمدونة المنظمة الدولية لبيانات سوق المال قدر الإمكان.

أولاً: تعريف المصطلحات

لتحقيق أغراض هذه الوثيقة، تم تعريف المصطلحات الواردة أدناه، والمرتببة حسب الفئة، كما يلي:

الوثائق

1. مدونة المنظمة الدولية لهيئات سوق المال المعنية بأسس الإدارة بالنسبة لوكالات التصنيف الائتماني ("مدونة المنظمة الدولية لهيئات سوق المال") عبارة عن مدونة هيكلية تعنى بالإدارة تم إصدارها بتاريخ 23 ديسمبر، 2004 وتم تنقيحها لاحقاً في شهر مايو 2008 ومارس 2015، من قبل المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية. وقد تم إعدادها بتضافر جهود الهيئات الدولية لتنظيم الأوراق المالية، ووكالات التصنيف والمُصدرين والمستثمرين وغيرهم من المشاركين في السوق. قامت MIS بالتصديق على هذه المدونة علانية.
2. **مبادئ المنظمة الدولية لهيئات سوق المال المتعلقة بأنشطة ووكالات التصنيف الائتماني ("مبادئ المنظمة الدولية لهيئات سوق المال")** عبارة عن مجموعة من المبادئ العامة التي تم إعدادها من قبل اللجنة التنظيمية الدولية وتم نشرها بتاريخ 25 سبتمبر، 2003. تمثل مبادئ المنظمة الدولية لهيئات سوق المال الوثيقة التي تقوم على أساسها مدونة المنظمة الدولية لهيئات سوق المال. قامت MIS بالتصديق على المبادئ المذكورة علانيةً.
3. **مدونة قواعد السلوك المهني الخاصة بمؤسسة Moody's ("مدونة مؤسسة Moody's")** عبارة عن مدونة للإدارة تم اعتمادها من قبل مؤسسة Moody's ("مدونة مؤسسة Moody's").
4. **مدونة قواعد السلوك المهني لمؤسسة Moody's Investors Service ("مدونة MIS" أو "المدونة")** عبارة عن مدونة لإدارة Moody's Investors Service. تحكم مدونة MIS إدارة MIS، وكافة موظفي MIS وموظفي Moody's من ذوي الصلة الذين يقدمون الدعم لعملية التصنيف التي تقوم بها MIS.
5. **رموز وتعريفات التصنيف** عبارة عن دليل مرجعي يحدد تعريفات رموز التصنيف ومقاييس التصنيف المستخدمة من قبل MIS.
6. **سياسة تداول الأوراق المالية** عبارة عن السياسة التي تنتهجها Moody's لتداول الأوراق المالية.

أنواع الموظفين

1. **المحلل** هو أي موظف من موظفي MIS يتم تعيينه ضمن فريق من فرق التصنيفات ويكون المسمى الوظيفي له مساعد، أو محلل أو أعلى حيث تتمثل وظيفته في (أ) تحديد أو رصد التصنيفات الائتمانية وإذا أمكن النظرة المستقبلية للتصنيف ذي الصلة أو استعراض التصنيف، (ب) المساعدة في صياغة المواد أو إعداد نماذج تعامل معينة تتم مراعاتها بالنسبة للجان التصنيف، أو (ج) الإشراف على موظفي MIS المدرجين في (أ) أو (ب) من هذا التعريف. تعريف "المحلل" يستثنى أي موظف من موظفي MIS يتم تعيينه ضمن فريق من فرق التصنيفات بحيث: (1) لا يشارك في عملية التصنيفات الائتمانية أو (2) يقدم الدعم لعملية التصنيف الائتماني فقط من خلال مهام إدارية، مثل إدخال المعلومات في الأنظمة الداخلية.
2. **مسؤول مراقبة الامتثال المعين** هو شخص يتم تعيينه من قبل MIS كمسؤول معين لمراقبة الامتثال.
3. **الموظف** عبارة عن موظف بدوام كامل أو جزئي بمؤسسة Moody's أو المؤسسات التابعة المملوكة لها بالكامل، أيًا كان موقعه.
4. **الإدارة** أو المديرين عبارة عن الموظفين الذين يتحملون مسؤوليات إدارة العاملين.
5. **مصطلح موظف MIS** يعني أي موظف بدوام كلي أو جزئي بمؤسسة MIS.
6. **موظفي التصنيف** هم المحللون علاوةً على أي موظف آخر من موظفي MIS يلعب دورًا تحليليًا بما في ذلك الإعداد، أو الاستعراض أو الاعتماد للإجراءات، أو المنهجيات أو النماذج المستخدمة في تقديم خدمات التصنيف.

الهيكل التنظيمي

1. **المجموعة التجارية** عبارة عن قسم من أقسام MIS يتحمل مسؤولية إستراتيجية العمل والتخطيط، وبدء الأعمال الجديدة، وعلاقات العمل مع المُصدرين والكيانات الحاصلة على تصنيفات.
2. **إدارة الامتثال** هي الإدارة المسؤولة عن تقييم مدى امتثال MIS وموظفيها للسياسات والإجراءات الموضحة في هذه المدونة. تتألف **مجموعة إستراتيجية ومعايير الائتمان ("CSS")** من عدة وظائف: مجموعة تطوير المنهجية، والتي تتضمن مجموعة إطار عمل المنهجية، والتحليلات الافتراضية وتحليلات التصنيفات؛ ومجموعة استعراض المنهجية ("MRG") والتي تتضمن فريق متخصصي مواصفات النموذج؛ ومجموعة مراقبة التصنيفات والعمليات ("RPO")؛ ومجموعة حلول التكنولوجيا والتحليلات ("ATS")، والتي تضم تقنية MIS، والقدرات الكمية وقدرات المشروع والإستراتيجية والبحث ("S&R"). تقوم كل وظيفة في الوقت الحالي بإعداد التقارير وتقديمها لكبير موظفي مراقبة الامتثال في MIS.
3. يشير مصطلح **مؤسسة Moody's** إلى مؤسسة Moody's والمؤسسات التابعة التي تملك غالبية أسهمها.
4. يشير مصطلح **مجلس إدارة Moody's Investors Service (MIS)** إلى مجلس إدارة Moody's Investors Service.

مارس 2018

5. يشير مصطلح **Moody's Investors Service (MIS)** إلى Moody's Investors Service والمؤسسات التابعة لها التي تقوم بإعداد التصنيفات تحت العلامة التجارية "Moody's Investors Service".

الخدمات والمنتجات

1. **الخدمات المعاونة** وهي الخدمات والمنتجات التي لا تدرج تحت خدمات التصنيف الائتماني والتي ربما تتضمن توقعات السوق، أو تقديرات الاتجاهات الاقتصادية، أو تحليل الأسعار أو غير ذلك من عمليات تحليل البيانات العامة علاوةً على خدمات التوزيع ذات الصلة.
2. **التصنيف الائتماني** عبارة عن تقدير صادر من MIS بخصوص الجدارة الائتمانية لكيان ما، أو التزام الدين أو الالتزام المالي، أو الأوراق المالية الدائنة، أو الأسهم الممتازة أو غيرها من الأدوات المالية، أو بخصوص أحد مُصدري التزام الدين أو الالتزام المالي، أو الأوراق المالية الدائنة، أو الأسهم الممتازة أو غيرها من الأدوات المالية، الصادرة باستخدام أحد نظم التصنيف الموضوعية والمحددة لفئات التصنيف. (يرجى مراجعة القسم الثاني أدناه).
3. يشير إجراء **التصنيف الائتماني** إلى أي بند من البنود الواردة أدناه:
 - أ. تحديد تصنيف ائتماني لأحد الكيانات الحاصلة على التصنيف أو أحد الالتزامات، بما في ذلك التصنيفات الائتمانية المتوقعة/اللاحقة.
 - ب. تغيير في التصنيف الائتماني (أي رفع التصنيف أو خفض التصنيف)
 - ج. إجراء عملية استعراض لأحد التصنيفات الائتمانية، أو تغيير اتجاه إحدى عمليات الاستعراض الحالية أو إخراج أحد التصنيفات الائتمانية من عملية استعراض (أي، تأكيد التصنيف الائتماني)
 - د. التحديد أو التغيير في النظرة المستقبلية المرتبطة بأحد الكيانات الحاصلة على التصنيف أو واحد أو أكثر من التصنيفات الائتمانية
 - هـ. إقرار أحد التصنيفات الائتمانية
 - و. سحب أحد التصنيفات الائتمانية.
4. **إعلان التصنيف الائتماني** عبارة عن رسالة مكتوبة ربما يتم استخدامها للإعلان عن إصدار إجراء تصنيف ائتماني يرتبط بالتصنيفات الائتمانية العامة، أو تصنيفات القروض الخاضعة للمراقبة غير المنشورة أو تصنيفات الاكتتاب الخاصة الخاضعة للمراقبة غير المنشورة. ربما تقوم MIS كذلك بنشر إجراء تصنيف ائتماني يرتبط بالتصنيفات الائتمانية العامة على الموقع الإلكتروني moodys.com بحيث لا يكون مصحوبًا بإعلان التصنيف الائتماني.
5. **خدمات التصنيف الائتماني** وهي المنتجات والخدمات المقدمة فيما يخص التصنيفات الائتمانية و، إذا أمكن النظرة المستقبلية للتصنيف أو استعراض التصنيف ذي الصلة. خدمات التصنيف الائتماني تستثني على وجه الخصوص كافة الخدمات المعاونة أو غيرها من الخدمات المسموح بها.
6. **استمارة الإعلان** عبارة عن استمارة تحتوي على إعلانات تنظيمية ويتم نشرها على الموقع الإلكتروني www.moodys.com بالنسبة للتصنيفات الائتمانية العامة وفي مجلد التصنيف بالمنصة الإلكترونية الخاصة بتصنيفات القروض الخاضعة للمراقبة غير المنشورة وتصنيفات الاكتتاب الخاصة الخاضعة للمراقبة غير المنشورة في وقت نشر أحد إجراءات التصنيف الائتماني.
7. **التصنيفات الائتمانية التي لم تتم المشاركة فيها** عبارة عن تصنيفات ائتمانية منشورة قام فيها المصدر برفض (بوضوح أو من خلال تعذر الرد على) عرض MIS للمشاركة في عملية التصنيف على أساس متقدم.
8. **الخدمات الأخرى المسموح بها** وهي المنتجات والخدمات المحددة في رموز وتعريفات التصنيف الخاصة بمؤسسة MIS، والتي لا تدخل في نطاق خدمات التصنيف الائتماني أو الخدمات المعاونة.
9. **خدمات التصنيف** تعني أي من أو كل ما يلي ذكره: خدمات التصنيف الائتماني، الخدمات المعاونة و/أو غيرها من الخدمات المسموح بها.
10. **التصنيفات الائتمانية غير المطلوبة**
 - أ. **كافة دول العالم** [باستثناء الأرجنتين وبوليفيا وكندا والاتحاد الأوروبي واليابان والمكسيك]: التصنيف الائتماني غير المطلوب عبارة عن تصنيف ائتماني يتم إعداده من قبل MIS دون طلب ذلك من قبل الكيان الحاصل على التصنيف و/أو وكلائه.
 - ب. **كندا**: التصنيفات الائتمانية غير المطلوبة هي التصنيفات الائتمانية التي لا يتم إعدادها بناءً على طلب من قبل الكيان الحاصل على التصنيف و/أو وكلائه.
 - ج. **الاتحاد الأوروبي**: التصنيفات الائتمانية غير المطلوبة هي التصنيفات الائتمانية التي لا يتم إعدادها أو الحفاظ عليها بناءً على طلب من قبل الكيان الحاصل على التصنيف و/أو وكلائه.
 - د. **اليابان (يسري على كل من MSFJ و MJKK)**: التصنيفات الائتمانية غير المطلوبة هي التصنيفات الائتمانية التي لا يتم إعدادها بناءً على طلب من قبل الكيان الحاصل على التصنيف و/أو وكلائه. التصنيف المطلوب يحتاج إلى تلبية الشرطين التاليين:
 1. ينبغي إصداره بناءً على طلب من المصدر و/أو وكلائه، و
 2. يجب أن يظل الطلب ساريًا في وقت تقديم أو نشر هذا التصنيف.

مارس 2018

وجود اتفاقية التعاقد السارية يمثل الأساس الذي يفرق بين "غير المطلوب" و "المطلوب".

هـ. الأرجنتين، وبوليفيا والمكسيك: غير مسموح بالتصنيفات الانتمائية غير المطلوبة، حيث يتطلب الأمر وجود عقد خدمات تصنيف موقع حتى تتسنى إقامة علاقة التصنيف.

أخرى

1. الوكيل هو أي طرف يعمل نيابةً عن كيان حاصل على تصنيف، أو يعمل نيابةً عن أحد وكلاء الكيان الحاصل على التصنيف.
2. الاتحاد الأوروبي يشير إلى دول الاتحاد الأوروبي.
3. فرد الأسرة يشير إلى أي مما يلي:
 - أ. زوج أو زوجة الموظف أو الشريك المنزلي
 - ب. شخص يعيش مع الموظف عيشة الأزواج (مثل ترتيبات المعيشة المشتركة حيث تكون العلاقة أكثر من عادية)، سواء كانوا ينشرون
 - ج. الطفل القاصر أو الطفل الذي يعوله الموظف
 - د. أي قريب آخر يتشارك في نفس المنزل مع الموظف.
 - هـ. أي أشخاص لا يعيشون في نفس المنزل مع الموظف ولكن عمليات تداولهم للأوراق المالية يتم توجيهها من قبل الموظف أو تخضع لتأثيره أو سيطرته (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) (مثل أولياء الأمور أو الأطفال الذين يعيشون في منازل منفصلة ويستشيرون الموظف قبل عملية التداول)، و
 - و. أي شخصية أخرى طبيعية أو قانونية، أو اتحاد، أو كيان أو شراكة (بخلاف الاستثمار المطلق، كما هو محدد في سياسة تداول الأوراق المالية):
 1. الذي تقع مسؤولياته الإدارية على عاتق،
 2. التي يتم إعدادها لصالح،
 3. التي يتم التحكم فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة من قبل، أو
 4. الذي ترتبط مصالحه الاقتصادية بصورة فعلية بالموظف أو أي فرد من أفراد الأسرة.
4. المناقشات الحرة هي أي مفاوضات تتعلق برسوم خدمات التصنيف وأي مناقشات أو مراسلات (سواء داخلية أو خارجية) ترتبط بتلك المفاوضات.
5. استمارة منظمات التصنيف الإحصائي المعترف بها على الصعيد الوطني هي الطلب الذي تتم تعبئته من قبل MIS مع هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية للتسجيل كمنظمة تصنيف إحصائي معترف بها على الصعيد الوطني (NRSRO).
6. المصدر هو أي كيان يقوم بإصدار أو ضمان إحدى الأوراق المالية، أو يقوم بتقديم أي شكل من أشكال الدعم للانتماء الذي يشكل أساس الورقة المالية. مصطلح "المصدر" يتضمن كذلك المؤسسة الأم أو المؤسسات التابعة المملوك غالبية أسهمها لأحد المصدرين.
7. المعلومات السرية الخاصة بالمصدر هي أي معلومات يتم الحصول عليها من قبل MIS من أحد المصدرين، أو تابعيه أو وكلائه فيما يتعلق بعملية التصنيف أو فيما يتعلق بتقديم الخدمات المعاونة أو غيرها من الخدمات المسموح بها والتي تلقت MIS من أجلها إخطارًا كتابيًا يشير على وجه الخصوص إلى الملكية والطبيعة السرية للمعلومات. ولكن، ينبغي ألا يتضمن مصطلح "المعلومات السرية الخاصة بالمصدر":
 - أ. المعلومات المعروفة للجمهور
 - ب. المعلومات المتاحة لمؤسسة MIS بصورة لا تتسم بالسرية قبل تقديمها من قبل المصدر، أو تابعيه أو وكلائه
 - ج. المعلومات التي تصبح متاحة لدى MIS بصورة لا تتسم بالسرية من طرف ثالث بحيث لا يكون معلومًا لدى MIS بصورة مناسبة ارتباطه باتفاقية سرية مع المصدر أو بحظر إتاحة تلك المعلومات
 - د. المعلومات التي يتم إعدادها بصورة مستقلة من قبل MIS
 - هـ. المعلومات التي تم تجميعها أو نقلها بطريقة لم يعد ارتباطها بأي مصدر فردي معلومًا
 - و. المعلومات المعتمد إفتاؤها للجمهور كتابةً من قبل المصدر، أو تابعيه أو وكلائه.
8. المعلومات غير العامة هي المعلومات التي تم نشرها علانيةً (على سبيل المثال، من خلال الإيداع العام لدى هيئات تنظيم الأوراق المالية أو إصدار بيان صحفي أو إنشاء المعلومات في خدمة الأخبار الوطنية أو المنشورة على نطاق واسع أو إصدار تفويض بيان أو نشرة اكتتاب).

مارس 2018

9. تشير المصطلحات **يملك والمالك والملكية** إلى كافة السبل التي يمكن من خلالها لأحد الموظفين امتلاك حصة في أحد الأوراق المالية أو حساب لدى إحدى مؤسسات الخدمات المالية، بما في ذلك الملكية المباشرة والملكية المميزة (أي، سلطة الاقتراع أو السلطة التصويتية الفردية أو المشتركة على أحد الأوراق المالية). لأغراض تتعلق بهذه المدونة، تتضمن الملكية المباشرة كافة الأوراق المالية المملوكة في اتحاد (بخلاف الاستثمار المطلق) وكافة الأوراق المالية المملوكة في أي حساب تقاعد فردي (IRA) أو خطة "401(k)" بخلاف خطة الاستثمار بمشاركة الأرباح الخاصة بمؤسسة Moody's. لأغراض تتعلق بهذه المدونة، يعتبر الموظف بمثابة المالك المستفيد من كافة الأوراق المالية المملوكة لأفراد أسرته.
10. **الكيان الحاصل على تصنيف (أو الكيانات)** تعني أي كيان حاصل على تصنيف من قبل MIS أو أي كيان يقوم بإصدار أوراق مالية يتم تصنيفها من قبل MIS أو أي كيان يسعى للحصول على تصنيف ائتماني من MIS.
11. **القائمة المحظورة** عبارة عن قائمة أوراق مالية مصنفة حسب المجال، أو النطاق الجغرافي أو القانون، والتي لا يمكن لأي موظف أو أي فرد من أفراد أسرته امتلاكها أو تداولها.
12. **الورقة (الأوراق) المالية** هي أي أداة مالية بخلاف الودائع التي تمثل، أو المشتقة من، أي سهم أو ورقة مالية ثابتة الدخل. وتتضمن، على سبيل المثال لا الحصر: الأسهم والسندات، والشهادات، وعقود الاختيار المالية، والأوراق المالية المتداولة، والأوراق المالية القابلة للتحويل، والصكوك، والأدوات المالية المشتقة (بما في ذلك المقايضات، والسلع والاستثمارات المحسوبة بأسعار مستقبلية والمستندة إلى أو المرتبطة بالأسهم أو الأوراق المالية ثابتة الدخل)، والصكوك قصيرة الأجل، وبرامج الاستثمار الجماعي، والدفعات الثابتة، والدفعات المتغيرة، والصناديق التعاونية المفتوحة أو المغلقة، والصناديق القابلة للتداول في البورصة وصناديق الاستثمار الموحدة.
13. **مصطلح التداول** (بما في ذلك يتداول، و/أو قام بالتداول) يشير إلى أي معاملة يقوم من خلالها أحد الأشخاص بتحصيل أو حرمان نفسه / نفسها من حصة أو مركز في ورقة مالية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر عمليات الشراء، والبيع، واتفاقيات إعادة الشراء، والبيع على المكشوف، ونشر المراهانات (وغير ذلك من أشكال المقامرة على الأوراق المالية) والدخول في المعاملات الاشتقاقية، بما في ذلك خيارات البيع، وعقود خيار الشراء ومبادلة الأسهم علاوةً على تصفية المواضع المشتقة المذكورة من خلال الشراء، أو البيع أو المباشرة.

ثانيًا: ما هي التصنيفات الائتمانية؟

التصنيف الائتماني عبارة عن تقدير بخصوص الجدارة الائتمانية لكيانٍ ما، أو التزام الدين أو الالتزام المالي، أو الأوراق المالية الدائنة، أو الأسهم الممتازة أو غيرها من الأدوات المالية، أو بخصوص أحد مُصدري التزام الدين أو الالتزام المالي، أو الأوراق المالية الدائنة، أو الأسهم الممتازة أو غيرها من الأدوات المالية، الصادرة باستخدام أحد نظم التصنيف الموضوعية والمحددة لفئات التصنيف.

تستند التصنيفات الائتمانية إلى المعلومات التي يتم الحصول عليها من قبل MIS من مصادر تعتقد MIS بأنها تتسم بالدقة والموثوقية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المُصدرين ووكلائهم، علاوةً على المصادر المستقلة عن المُصدر. تعتمد MIS على المُصدرين ووكلائهم لتقديم المعلومات التي تتسم بالدقة، ويتم تقديمها في الوقت المناسب، كما تتسم بالكمال والبعد عن التضليل.

تتخذ MIS كافة التدابير الضرورية بما يجعل المعلومات التي تستخدمها في تحديد التصنيف الائتماني بالجودة الكافية ومن مصادر ترى MIS بأنها تتحلى بالموثوقية بما في ذلك، حسبما يقتضي الأمر، المصادر الخارجية المستقلة. وعلى الرغم من ذلك، لا تعتبر MIS جهة تدقيق ولا يمكنها في كل حالة وبصورة مستقلة التحقق أو التأكد من صحة المعلومات المستلمة في عملية التصنيف. وبالتالي، عند تحديد التصنيف الائتماني، لا تقدم MIS بأي حال من الأحوال أية ضمانات فيما يتعلق بالدقة، والاستمرارية، أو كمال المعلومات الفعلية المذكورة، أو المدرجة، في التصنيف الائتماني أو أي منشور يرتبط به من منشورات MIS.

في عملية التصنيف، تحافظ MIS على الاستقلالية في علاقاتها مع المُصدرين، والمستثمرين، وغيرهم من الكيانات المعنية. لا ترتبط MIS بعلاقة ائتمانية مع المُصدر الذي يتم تصنيف ورقته المالية (أو أي طرف آخر). كما لا تعمل MIS كمستشار للمُصدر الذي تقوم بتصنيفه. ربما تقوم MIS بالتعليق على التأثيرات المحتملة للانتمان بالنسبة للعناصر الإنسانية المقترحة لورقة مالية ما، ولكن لا تقوم MIS بالمشاركة في عملية الإنشاء الفعلية لأي ورقة مالية تكون قيد البحث لإجراء تصنيف ائتماني.

كمبدأ من مبادئ السياسة، وبهدف الحفاظ على دورها كجهة إصدار تقديرات تتمتع بالاستقلالية والموضوعية، تحتفظ MIS بالحق في الرقابة التدقيقية الكاملة على محتوى التصنيفات الائتمانية التي تقوم بإعدادها، وتقديراتها الائتمانية، وتعليقاتها وكافة منشوراتها المرتبطة بذلك. تحتفظ MIS بحقها في أي وقت بتعليق، أو تعديل، أو خفض، أو رفع أو سحب التصنيف الائتماني، أو عرض التصنيف للمراجعة بما يتفق مع السياسات والإجراءات الخاصة بمؤسسة MIS. تتضمن الرقابة التدقيقية الخاصة بمؤسسة MIS حقها في إمكانية، وتوقيت، إصدار التصنيف الائتماني أو نشر أي معلومات أو تعليقات، باستثناء الحالات التي يكون فيها الإفشاء العلني للتصنيف الائتماني محظورًا بموجب العقد (يرجى مراجعة الحكم 3.4 أدناه) أو محظورًا بموجب القوانين واللوائح السارية.

ثالثاً: الأحكام

1. جودة وسلامة عملية التصنيف

كما هو موضح في مبادئ المنظمة الدولية لهيئات سوق المال، ستسعى MIS لتقديم تقديرات تستشرف المستقبل حول الجدارة الائتمانية النسبية لمُصدري الدين وأدوات الدين بهدف المساعدة على تقليل مستوى عدم تناسق المعلومات التي تتواجد بين المُصدرين والمُشتريين المحتملين لديونهم.

أ. جودة عملية التصنيف

- 1.1 نظرًا لأن التصنيفات الائتمانية تعد بمثابة تقديرات محتملة تتعلق بالجدارة الائتمانية في المستقبل، لن يتم الحكم على أداء أحد التصنيفات الائتمانية الفردية على أساس النتيجة الفردية، ولكن وفقًا لما إذا كان التصنيف الائتماني الفردي قد تمت صياغته وفقًا للإجراءات المُعدة من قبل MIS أم لا. إذا أمكن، سيتم تقييم أداء التصنيفات الائتمانية بصورة جماعية على أساس كيفية الأداء على أساس إحصائي منشور في السابق (مثل، الدراسات الافتراضية، ونسب الدقة، ومعايير الثبات).
 - 1.2 ستقوم MIS بإعداد منهجيات التصنيف التي تتسم بالدقة الشديدة والتنظيم كما ستحافظ عليها. إذا أمكن، ستخضع التصنيفات الائتمانية الناتجة بصورة دورية لتقييم موضوعي على أساس الخبرة التاريخية. ستكون مجموعة استعراض المنهجية مسؤولة عن رصد مدى ملاءمة وكمال منهجيات وإجراءات التصنيف، وعن الاعتماد المبدئي للتغييرات الجوهرية في منهجيات وإجراءات التصنيف الخاصة بمؤسسة MIS. يجب أن يقوم مجلس إدارة MIS باعتماد المنهجيات الجديدة أو التي تم تغييرها على نحو مادي قبل استخدامها.
 - 1.3 عند تقييم الجدارة الائتمانية لأحد المُصدرين أو الائتمانات، سيقوم المحللون باستخدام منهجيات MIS المنشورة، عند الاقتضاء. سيقوم المحللون باستخدام منهجية معينة بأسلوب يتسم بالتناسق، وفقًا لما هو محدد من قبل MIS.
 - 1.4 سيتم تحديد التصنيفات الائتمانية من قبل لجان التصنيف وليس من قبل أي محلل منفرد. بمجرد قيام إحدى لجان التصنيف بتحديد التصنيفات الائتمانية المناسبة للتخصيص لفئات الدين الخاصة بأحد الكيانات الحاصلة على تصنيف (مثل، ممتاز غير مضمون)، أو للدين الصادر بموجب وثائق معينة لبرنامج محدد، ستقوم MIS بتخصيص التصنيفات الائتمانية المذكورة للفئات المذكورة ما لم وحتى تقوم لجنة تصنيف لاحقة بتحديد خلاف ذلك.
- أ. إصدار دين من قبل كيان حاصل على تصنيف أو بموجب وثائق برنامج محدد ربما يمثل أمرًا روتينيًا (مثل إعادة التمويل)، أو ربما يمثل أمرًا جوهريًا بالنسبة للجدارة الائتمانية للكيان الحاصل على التصنيف أو تركيبة البرنامج (مثل، التغيير الجوهري في مدى فاعلية الكيان الحاصل على التصنيف). تقع على عاتق المحلل مسؤولية رصد عملية إصدار الدين الخاص بالمُصدر ومدى الفاعلية والتغييرات التي تطرأ على وثائق البرنامج، وإدخال تغييرات جوهريّة على عناية لجنة التصنيف. التصنيفات الائتمانية:
- « المخصصة للأوراق المالية التي تم إصدارها بمرور الوقت بمقتضى برامج، أو مجموعات أو فئات الدين والتي تخضع لتصنيف ائتماني موجود، أو
- « التي تستند إلى المرور عبر تصنيف ائتماني أولي للكيان الحاصل على تصنيف،
- اشتقاق التصنيف الائتماني على وجه الحصر من التصنيف الائتماني الحالي لبرنامج، أو مجموعات، أو فئة الدين أو المُصدر الأولي، وفقًا للحالة، وتقوم لجنة التصنيف المعنية بالتصنيف الائتماني الحالي بدمج الإصدارات المستقبلية في تحليلها. وبالتالي، لا تخضع إجراءات التصنيف الائتماني المتعلقة بتلك التصنيفات الائتمانية لتحليل إضافي من قبل إحدى لجان التصنيف بخلاف التحليل الذي تم إجراؤه من قبل لجنة التصنيف الأصلية للتصنيف الائتماني الموجود.
- ب. عند إصدار تصنيف ائتماني، ستقوم MIS بدراسة كافة المعلومات المعروفة والتي يُعتقد بأنها ذات صلة بالموضوع من قبل المحلل ولجنة التصنيف المعنيين فيما يتعلق بأحد المُصدرين، بما في ذلك المعلومات المستلمة من مصدر ما بخلاف المُصدر أو الضامن التي يرى المحلل ولجنة التصنيف المعنيين بأنها تتسم بالموثوقية والأهمية المحتملة بالنسبة لأحد قرارات التصنيف بأسلوب يتسق بوجه عام مع منهجيات MIS المنشورة. ستقوم MIS بإعداد السياسات والضوابط والحفاظ عليها وتطبيقها لضمان استناد التصنيفات الائتمانية التي تقوم بنشرها إلى تحليل شامل لكافة المعلومات المذكورة. وعند صياغة التصنيفات الائتمانية، ستقوم MIS بتعيين محلل يتمتع، على المستوى الفردي أو الجماعي (للجان التصنيف)، بالقدر المناسب من المعرفة والخبرة على صعيد إعداد التقدير التصنيفي المناسب لنوع المُصدر أو الائتمان الخاضع للتحليل.
- 1.5 ستلتزم MIS بسياسات الاحتفاظ بالسجلات الخاصة بها والقوانين السارية عند الاحتفاظ بالسجلات المستخدمة لدعم عمليات التصنيف الائتماني الخاصة التي تقوم بها. وستقوم MIS بإعداد السياسات والضوابط والحفاظ عليها وتطبيقها حتى تضمن التزام موظفيها بسياسات الاحتفاظ بالسجلات الخاصة بمؤسسة MIS والقوانين السارية التي تحكم عملية الاحتفاظ بالسجلات والتخلص منها. وسيقوم موظفو MIS بفهم واستيعاب سياسات الاحتفاظ بالسجلات الخاصة بمؤسسة MIS، كما سيقوموا بصورة دورية بالتصديق على امتثالهم لتلك السياسات.
 - 1.6 ستقوم MIS والمحللون التابعون لها بإعداد السياسات والضوابط والحفاظ عليها وتطبيقها لتجنب إصدار أي تصنيفات ائتمانية تتضمن تحريف أو تؤدي بأي صورة أخرى إلى التضليل فيما يتعلق بالجدارة الائتمانية العامة لأحد المُصدرين أو أحد الائتمانات.
 - 1.7 ستقوم MIS باستثمار الموارد الكافية لتنفيذ عمليات التقييم الائتماني عالية الجودة بالنسبة للمُصدرين أو الائتمانات. وعند اتخاذ قرار بشأن إجراء تصنيف أو مواصلة تصنيف التزام أو مُصدر ما، ستقوم MIS بتقييم مدى قدرتها على تخصيص العدد الكافي من الموظفين الذين يتحلون بالقدر المناسب من المهارات لإجراء عملية التقييم التصنيفي الصحيحة، ومدى قدرة العاملين لديها على الوصول إلى المعلومات الكافية المطلوبة حتى يتسنى لهم إجراء عملية التقييم المذكورة. وفي إعلاناتها الخاصة بالتصنيف الائتماني بالنسبة للتصنيفات الائتمانية التي تطرح بيانات تاريخية خاضعة

لقيود، ستقوم MIS بتوضيح تلك القيود في مكان بارز. وتتخذ MIS كافة التدابير اللازمة بما يجعل المعلومات التي تستخدمها في تحديد التصنيف بالجودة الكافية ومن مصادر ترى MIS بأنها تتحلّى بالموثوقية، بما في ذلك، حسبما يقتضي الأمر، المصادر الخارجية المستقلة. في الحالات التي تتضمن أنواعاً جديدة من المنتجات المالية، ستقوم MIS بالإحجام عن تقديم تصنيف ائتماني ما لم يترسخ لديها اعتقاد بتوافر المعلومات الكافية والمهارات التحليلية المناسبة للقيام بهذا الأمر. ستطالب MIS الموظفين المعنيين في مجموعة إستراتيجية ومعايير الائتمان بما يلي:

1.7.1 استعراض مدى جدوى تقديم تصنيف ائتماني لنوع من الهياكل التي تختلف بصورة جوهرية عن الهياكل التي قامت MIS بتصنيفها

1.7.2 ستقوم مجموعة استعراض المنهجية مرة واحدة على الأقل كل عام باستعراض المنهجيات (بما في ذلك نماذج التصنيف الائتماني، وبطاقات تقييم التصنيف الائتماني والافتراضات الأساسية للتصنيفات المدرجة في المنهجيات) والتغيرات الجوهرية في المنهجيات (بما في ذلك نماذج التصنيف الائتماني، وبطاقات تقييم التصنيف الائتماني والافتراضات الأساسية للتصنيفات المدرجة في المنهجيات التي تستخدمها MIS

1.7.3 تقييم مدى ملاءمة المنهجيات والنماذج الحالية الخاصة بتحديد التصنيفات الائتمانية للمنتجات المهيكلة عند قيام MIS بالإقرار بأن خصائص الخطورة المرتبطة بالأصول الكامنة تحت أحد المنتجات المهيكلة قد تغيرت بصورة جوهرية.

1.8 ستقوم MIS بتنظيم لجان التصنيف التابعة لها لتعزيز الاستمرارية وتجنب الانحياز في عملية التصنيف.

ب. الرصد والتحديث

1.9 ستقوم MIS بتخصيص العدد الكافي من العاملين والقدر الكافي من الموارد المالية لرصد وتحديث التصنيفات الائتمانية الخاصة بها في الوقت المناسب. بمجرد نشر أحد التصنيفات الائتمانية، وما لم يتم سحبه، ستقوم MIS:

أ. باستعراض مدى الجدارة الائتمانية للمصدر أو غيره من الكيانات أو الالتزامات ذات الصلة، مرة واحدة على الأقل في أي عام⁴

ب. بدء استعراض حالة التصنيف الائتماني بعد التحقق من أية معلومات من المتوقع أن تؤدي إلى إجراء تصنيف ائتماني، بما في ذلك سحب أحد التصنيفات الائتمانية المتوافقة مع المنهجيات السارية

ج. تحديث التصنيف الائتماني في الوقت المناسب، حسبما يقتضي الأمر، استناداً إلى النتائج الخاصة بأي عملية من عمليات الاستعراض المشار إليها في الفقرة أ. أو ب. أعلاه. علاوةً على ذلك، عند اعتماد منهجية تصنيف جديدة أو منقحة، ستقوم MIS باستعراض تأثير المنهجية الجديدة أو المنقحة على التصنيفات الائتمانية المعلقة واتخاذ إجراء التصنيف الائتماني اللازم، في غضون فترة زمنية معقولة.

حيثما أمكن، ستقوم MIS بتوفير المعلومات والخبرات المتاحة في عملية الرصد. ستقوم MIS بتطبيق التغييرات على صعيد افتراضات التصنيف الأساسية ذات الصلة بالنسبة للتصنيفات الائتمانية الحالية والمحددة مؤخراً على حد سواء.

1.10 بما أن MIS تستخدم فرق تحليل منفصلة لتخصيص تصنيفات ائتمانية أولية ولرصد تلك التصنيفات الائتمانية، فسوف يتحلّى كل فريق بالمستوى الضروري من الخبرة والموارد المناسبة للقيام بوظائفه الخاصة به في الوقت المناسب. كما ستقوم MIS بتقييم العمليات الداخلية وتوجهات السوق، حتى يتسنى الحفاظ على المرونة التشغيلية لتخصيص الموارد المطلوبة لرصد التصنيفات الائتمانية الحالية وإجراء المراجعات في الوقت المناسب.

1.11 ستقوم MIS بإعداد السياسات والضوابط والحفاظ عليها وتطبيقها فيما يتعلق بنشر إعلانات التصنيفات الائتمانية التي تعلن عن إجراءات التصنيف الائتماني، بما في ذلك سحب تصنيف ائتماني عام لأحد المصدرين أو الالتزامات (باستثناء استحقاقات الدين الروتينية، أو عقود خيار الشراء، أو الأوراق المالية المستردة).

ج. سلامة عملية التصنيف

1.12 سيتمثل موظفو MIS لكافة القوانين واللوائح الحاكمة لأنشطتهم في الاختصاصات القضائية التي يعملون في نطاقها. ولزيادة التأكيد، في حالة عدم اتساق أحد الأحكام الواردة في مدونة MIS مع القوانين واللوائح السارية في أحد الاختصاصات القضائية التي تعمل MIS في نطاقها، لن يتم تطبيق الحكم المذكور في هذا الاختصاص القضائي بقدر عدم اتساقه.

1.13 ستتعامل MIS وموظفوها بشكل يتسم بالعدالة والأمانة مع المصدرين، والكيانات الحاصلة على تصنيف والمستثمرين وغيرهم من المشاركين في السوق والجمهور.

1.14 ستلتزم مؤسسة Moody's موظفيها باتباع أعلى معايير الأمانة. ولن تقوم مؤسسة Moody's عن عمد بتعيين أية أفراد مشكوك بوضوح في نزاهتهم، بموجب القانون الساري.

1.15 لن تقوم MIS وموظفوها، سواء بصورة ضمنية أو صريحة، بإعطاء أي تأكيد أو ضمان لتصنيف ائتماني معين قبل لجنة التصنيف. ولا يعيق هذا الأمر MIS عن إعداد التعليقات التمهيدية فيما يتعلق بتحليل التصنيفات الخاص بها.

و علاوةً على ذلك، لن تقوم MIS وموظفوها بإعطاء أية وعود أو تهديدات فيما يتعلق بتأثير إجراءات التصنيف الائتماني المحتملة على الكيانات الحاصلة على تصنيف أو المستثمرين أو غيرهم من المشاركين في السوق للدفع نظير التصنيفات الائتمانية أو غير ذلك من الخدمات.

4 ربما تكون الفترة الزمنية الفاصلة بين المراجعات أقل في بعض الاختصاصات القضائية.

1.16 لن تقوم MIS:

أ. بتقديم خدمات استشارية في مجال التصنيف

ب. بالعمل كوسيط أو بائع مشارك في أعمال التعهد بإصدار أوراق مالية أو أدوات السوق النقدي

ج. بالحصول على منفعة مالية أو حصة مسيطرة في أحد الكيانات الحاصلة على تصنيف من قبل MIS أو أي من "مؤسسات التصنيف الائتماني التابعة" لمؤسسة MIS والمحددة في البند الثالث (3) من الشهادة السنوية لاستمارة منظمات التصنيف الإحصائي المعترف بها على الصعيد الوطني الخاصة بمؤسسة MIS والمتاحة على الموقع (المواقع) الإلكتروني لمؤسسة MIS.

1.17 يُحظر على موظفي MIS تقديم العروض أو التوصيات لأحد المدينين أو المُصدرين أو الضامنين أو رعاة أحد الالتزامات المتعلقة بمؤسسة MIS أو الهيكل القانوني أو الأصول أو المطلوبات أو الأنشطة الخاصة بأحد المدينين أو المُصدرين. اتساقاً مع هذا الحظر، في تقييم مخاطر الائتمان، ربما يقوم موظفو MIS بعقد مجموعة من المناقشات مع أحد المُصدرين أو الكيانات الحاصلة على تصنيف أو وكلائهم حتى يتسنى لهم:

1. فهم الحقائق والميزات الخاصة وبالتالي أية تعديلات ودمجها في عملية التحليل الخاصة بهم، كما هو مقترح من قبل المُصدر، أو الكيان الحاصل على تصنيف، أو وكلائهم

2. شرح مقتضيات التصنيف الائتماني للمُصدر، أو الكيان الحاصل على تقييم أو وكلائهم فيما يتعلق بمنهجيات MIS وفقاً لطريقة تطبيقها على المُصدر أو الالتزام.

1.18 بما أنه من المتوقع ألا يكون الموظفون خبراء في المجال القانوني، إلا أنه من المتوقع أن يقوموا بالإبلاغ عن (وفي بعض الحالات يكونوا مطالبين بموجب القوانين واللوائح السارية) الأنشطة التي يرون أن شخص عاقل قد يطلبها بما يمثل انتهاكاً محتملاً للقوانين واللوائح السارية أو هذه المدونة.

يتعين على كافة موظفي MIS خارج الاتحاد الأوروبي إبلاغ إدارة الامتثال عن تلك الأمور بصورة فورية أو من خلال الخط الساخن لضمان النزاهة بمؤسسة Moody's. يتم تشجيع الموظفين في الاتحاد الأوروبي على الإبلاغ عن تلك الانتهاكات. موظفو MIS داخل الاتحاد الأوروبي مطالبون بإبلاغ إدارة الامتثال عن كافة الانتهاكات القانونية المشبوهة. بما يتوافق مع مدونة مؤسسة Moody's، ربما يقوم الموظفون كذلك بالإبلاغ عن تلك الأمور بصورة سرية من خلال الاتصال بالخط الساخن لضمان النزاهة بمؤسسة Moody's. سيقوم إدارة الامتثال باتخاذ الإجراء المناسب، وفقاً لما هو محدد بموجب القوانين واللوائح السارية في إطار الاختصاص القضائي والسياسات والإجراءات الموضوعية من قبل MIS.

1.19 تحظر الإدارة الأعمال الانتقامية من قبل أي موظف أو من قبل MIS ذاتها ضد أي موظف يقوم، بحسن نية، بالإبلاغ عن انتهاك محتمل للقانون، أو اللائحة أو هذه المدونة.

2. الاستقلالية والتجنب و/أو إدارة تضارب المصالح

أ. عام

2.1 لن تمتنع MIS أو تحجم عن اتخاذ إجراء التصنيف الائتماني، أو عن بدء أو إتمام إحدى عمليات الاستعراض للتصنيف الائتماني، استناداً إلى التأثير المحتمل (على الصعيد الاقتصادي، أو السياسي أو خلاف ذلك) للإجراء على MIS، أو المُصدر، أو الكيان الحاصل على تصنيف، أو المستثمر أو غيرهم من المشاركين في السوق.

2.2 سنتحلى MIS وموظفوها بالحذر والتقدير المهني للحفاظ على جوهر ومظهر الاستقلالية والموضوعية.

2.3 سيبتأثر تحديد التصنيف الائتماني فقط بعوامل ترتبط بالتقييم الائتماني.

2.4 لن يتأثر التصنيف الائتماني الذي تقوم MIS بتخصيصه لأحد المُصدرين أو الالتزامات بوجود، أو باحتمال وجود، علاقة عمل بين MIS (أو Moody's) والمُصدر (أو تابعيه)، أو أي طرف آخر، أو عدم وجود أي علاقة من هذا النوع.

2.5 ستقوم MIS بالفصل، من الناحية العملية والقانونية، وإذا أمكن، المادية، بين خدمات التصنيف الائتماني التي تقدمها والمحليلين التابعين لها وبين أي أعمال أخرى قد تمثل تضارباً في المصالح. ستقوم MIS بالإعلان عبر موقعها (مواقعها) الإلكتروني عن أي خدمات معاونة وغيرها من الخدمات المسموح بها التي تقدمها. في حال قررت MIS تقديم خدمات جديدة أخرى مسموح بها أو خدمات معاونة، ستقوم MIS أولاً بالتشاور مع إدارة الامتثال أو الإدارة القانونية. ستقوم MIS بإعداد السياسات والضوابط المصممة لتقليل احتمال حدوث تضارب مصالح مع خدمات التصنيف الائتماني التي تقدمها MIS، كما ستقوم بالحفاظ عليها وتطبيقها، أو ستقوم بإدارة حالات التضارب التي قد تحدث، فيما يتعلق بحكم الخدمات المعاونة و/أو الخدمات الأخرى المسموح بها، بالشكل المناسب.

ب. الإجراءات والسياسات

2.6 ستقوم MIS بإعداد السياسات والضوابط والحفاظ عليها وتطبيقها لتحديد حالات تضارب المصالح الفعلية أو المحتملة والقضاء عليها، أو إدارتها والإفصاح عنها، حسبما يقتضي الأمر، بما قد يؤثر على تحديد التصنيفات الائتمانية، أو اعتماد تصنيف ائتماني جديد أو منقح.

كما هو موضح ومعلن عنه بشكل كامل في الشهادة السنوية لاستمارة منظمات التصنيف الإحصائي المعترف بها على الصعيد الوطني (المتاحة على الموقع الإلكتروني لمؤسسة MIS)، قامت MIS بوضع سياسات تهدف إلى مواجهة وإدارة حالات التضارب التالية، على سبيل المثال لا الحصر:

مارس 2018

- أ. تحصل MIS على رسوم من المُصدرين أو الضامنين نظير تحديد التصنيفات الائتمانية بالنسبة للأوراق المالية، أو الالتزامات أو أدوات السوق النقدي التي يقوموا بإصدارها أو ضمانها
- ب. تحصل MIS على رسوم من المدينين نظير تحديد تصنيفات ائتمانية خاصة بهؤلاء المدينين
- ج. تحصل MIS على رسوم من المستثمرين نظير تحديد التصنيفات الائتمانية بالنسبة للأوراق المالية، أو الالتزامات أو أدوات السوق النقدي
- د. علاوةً على التصنيفات الائتمانية، تقوم MIS بتقديم خدمات أخرى، تتضمن على سبيل المثال لا الحصر خدمات التقييم التصنيفي، للمُصدرين أو المدينين والتي ربما تخضع لتصنيف ائتماني من قبل MIS. تحصل MIS على رسوم من المُصدر أو المدين الذي يتقدم بطلب نظير الخدمات الأخرى المذكورة
- هـ. ربما تقوم MIS بإصدار تصنيفات ائتمانية تغطي، و/أو بناء على طلب من، الكيانات التي ربما يكون لها مصلحة مالية كبيرة (أي 5% أو أكثر من الأسهم القائمة) في Moody's، الشركة الأم التي تتبعها MIS.
- 2.7 عمليات إفصاح MIS عن حالات تضارب المصالح المعروفة الفعلية والمحتملة ستتم بشكل كامل، وفي الوقت المناسب، وبشكل يتسم بالوضوح، والدقة، والخصوصية، والنشر بطريقة لا لبس فيها ولا غموض. عمليات الإفصاح المذكورة ستتم على الموقع (المواقع) الإلكتروني لمؤسسة MIS.
- 2.8 ستقوم MIS بالإفصاح عن الطبيعة العامة لترتيبات الأجور الخاصة بها مع الكيانات الحاصلة على تصنيف.
- أ. لا تقدم MIS خدمات استشارية. لا تتلقى MIS أجرًا لا يرتبط بخدمات التصنيف التي تقدمها من الكيانات الحاصلة على تصنيف. عند تلقي MIS أجرًا من أحد الكيانات الحاصلة على تصنيف بما لا يرتبط بخدمات التصنيف التي تقدمها، فسوف تقوم MIS بالإفصاح عن النسبة التي تمثلها تلك الرسوم مقابل الرسوم التي تحصل عليها MIS من الكيان الحاصل على تصنيف نظير خدمات التصنيف.
- ب. ستقوم MIS بالإفصاح عن تلقيها 10 بالمائة أو أكثر من صافي الفواتير السنوية من أحد المُصدرين، أو المنشئين، أو المنظمين أو المساهمين (بما في ذلك أية أطراف تابعة للمُصدر، أو المنشئ، أو المنظم، أو المساهم).
- 2.9 لن تشارك MIS في أي عملية من عمليات تداول الأوراق المالية (بما في ذلك المشتقات) التي تمثل حالات تضارب مصالح فعلية أو محتملة مع الأنشطة المرتبطة بالتصنيف التي تقوم بها MIS.
- 2.10 في الحالات التي يكون فيها للكيانات الحاصلة على تصنيف أو المدينين (مثل الشعوب أو الدول ذات السيادة)، أو في حال سعيها في نفس الوقت للحصول على، وظائف رقابية ترتبط بمؤسسة MIS، سيتم فصل العاملين في مجال التصنيف الذين يشاركون في عملية تحديد التصنيفات الائتمانية أو اعتماد منهجيات التصنيف التي تنطبق على الكيانات الحاصلة على تصنيف أو المدينين المذكورين عن الموظفين المسؤولين عن التعامل مع المسؤولين عن تلك الكيانات الحاصلة على تصنيف أو المدين (مثل المنظمين الحكوميين) فيما يتعلق بالأمور الإشرافية.
- ج. استقلالية المحلل والموظف
- 2.11 سيتم تنظيم مسارات رفع التقارير بالنسبة للموظفين وترتيبات الأجور الخاصة بهم للقضاء على حالات تضارب المصالح الفعلية أو المحتملة أو إدارتها بصورة تتسم بالفاعلية.
- أ. لن يتم إعطاء أجر للمحللين أو تقييمهم على أساس معدل العائد الذي تحصل عليه MIS من الكيانات الحاصلة على تصنيف:
1. التي تقوم المحلل بتصنيفها، أو
 2. التي يتعامل معها المحلل بصورة دورية، أو
 3. التي يتحمل المحلل مسؤولية الاعتماد أو المراقبة الخاصة بها.
- ب. ستقوم MIS بإجراء عمليات استعراض رسمية ودورية لسياسات وممارسات الأجور بالنسبة لموظفيها الذين يشاركون في، أو الذين قد يؤثرون بصورة أخرى على، عملية التصنيف الائتماني للتحقق من أن تلك السياسات والممارسات لا تؤثر بصورة سلبية على مدى موضوعية عملية التصنيف الائتماني أو الموظفين.
- 2.12 قامت MIS بالفصل بين أنشطة التصنيف والأنشطة التجارية الخاصة بها. لن يشارك العاملون في مجال التصنيف في عمليات مناقشة الرسوم أو عمليات البيع وأنشطة التسويق، أو يتأثروا باعتبارات المبيعات والتسويق.
- لن يشارك الموظفون العاملون في المجموعة التجارية بمؤسسة MIS في تحديد أو رصد التصنيفات الائتمانية أو في إعداد أو اعتماد النماذج أو المنهجيات المستخدمة في تقديم خدمات التصنيف.
- 2.13 كما هو موضح بشكل أكثر تفصيلاً في عدة سياسات، لن يقوم الموظفون باعتماد، أو المشاركة في أو التأثير بأي صورة أخرى على تحديد التصنيف الائتماني لأي مُصدر، أو كيان حاصل على تصنيف أو التزام معين إذا كان الموظف:
- أ. يمتلك أوراقاً مالية (بما في ذلك مشتقات الأوراق المالية) صادرة، أو مضمونة أو مدعومة بأي صورة أخرى من قبل الكيان الحاصل على تصنيف، أو تابعه أو أي من الأطراف الثالثة المحددة
- ب. لديه فرد من أفراد أسرته يمتلك أوراقاً مالية (بما في ذلك مشتقات الأوراق المالية) صادرة، أو مضمونة أو مدعومة بأي صورة أخرى من قبل الكيان الحاصل على تصنيف، أو تابعه أو أي من الأطراف الثالثة المحددة

- ج. أقام علاقة عمل حديثة أو علاقة عمل هامة مع الكيان الحاصل على تصنيف، أو تابعيه أو أي من الأطراف الثالثة المحددة، والتي تمثل تضارب مصالح أو تترك انطباع يشير إلى تضارب مصالح تعتبره MIS غير مقبول
- د. لديه علاقة قرابة مباشرة مع شخص (زوج أو زوجة، شريك، ولي أمر، طفل، أو نسيب) يعمل لدى الكيان الحاصل على تصنيف، أو تابعيه أو أي من الأطراف الثالثة المحددة، في الحالات التي تمثل فيها علاقة العمل المذكورة تضارب مصالح أو تترك انطباعاً يشير إلى تضارب مصالح تعتبره MIS غير مقبول
- هـ. لديه، أو كان لديه أي علاقة أخرى مع الكيان الحاصل على تصنيف، أو تابعيه أو أي من الأطراف الثالثة المحددة، أو أي كيان مرتبط به بما قد يمثل تضارب مصالح أو يترك انطباعاً يشير إلى تضارب مصالح تعتبره MIS غير مقبول
- و. قد بدأ، أو شارك في عمليات مناقشة الرسوم مع الكيان الحاصل على تصنيف، أو تابعيه أو أي من الأطراف الثالثة المحددة، (باستثناء الحالات العرضية التي يتم فيها تلقي معلومات تتعلق بالرسوم من موظف MIS والترخيص المرتبط بإجراء مناقشة الرسوم)
- ز. قد حصل على هدايا أو خدمة ترفيحية أو نقود من الكيان الحاصل على تصنيف، أو تابعيه أو أي من الأطراف الثالثة المحددة، بما قد يمثل تضارب مصالح أو يترك انطباعاً يشير إلى تضارب مصالح تعتبره MIS غير مقبول فيما يتعلق بسياسة طلب أو قبول النقود، أو الهدايا، أو الامتيازات أو الخدمات الترفيحية.

- 2.14 فيما يتعلق بسياسة تداول الأوراق المالية، يُحظر على الموظفين المشاركين في عملية التصنيف وأفراد أسرهم شراء، أو بيع أو المشاركة في أي معاملة على أي ورقة مالية (بما في ذلك مشتقات أي ورقة مالية) تم إصدارها، أو ضمانها، أو دعمها بأي صورة أخرى من قبل أي مصدر أو كيان يقع في نطاق القائمة (القوائم) المحظورة بالنسبة لهذا الموظف.
- 2.15 فيما يتعلق بسياسة طلب أو قبول النقود، أو الهدايا، أو الامتيازات أو الخدمات الترفيحية، تفرض MIS حظراً على طلب أو قبول النقود، أو الهدايا، أو الامتيازات، أو الخدمات أو الخدمات الترفيحية من أي كيان حاصل على تصنيف أو أي راعي لأي كيان حاصل على تصنيف أو وكلائه. ينبغي على كافة العاملين في مجال التصنيف الالتزام بتلك المحظورات. وعلاوةً على ذلك، يجب على كافة موظفي MIS الامتثال لأحكام الهدايا الواردة في مدونة مؤسسة Moody's.
- 2.16 أي محلل أو مدير يصبح مشاركاً في أي علاقة شخصية قد ينتج عنها تضارب مصالح فعلي أو محتمل (بما في ذلك على سبيل المثال، أي علاقة شخصية مع موظف في أحد الكيانات الحاصلة على تصنيف أو وكيل عن هذا الكيان في نطاق مسؤوليته أو مسؤوليتها التحليلية)، ستتم مطالبته، وفقاً للقانون الساري، بالإفصاح عن تلك العلاقة لمديره أو مديرها أو عضو من أعضاء إدارة الامتثال. استناداً إلى تقييم هذه المعلومات، ستتخذ MIS الخطوات المناسبة للتقليل من التضارب الفعلي أو المحتمل.
- 2.17 عند قيام أحد المحللين أو أي موظف آخر من موظفي MIS المشاركين في تحديد التصنيفات الائتمانية بترك وظيفته بمؤسسة MIS والعمل لدى أحد الكيانات الحاصلة على تصنيف، أو أحد الضامنين، أو أحد رعاة الالتزامات وكان المحلل أو الموظف الآخر الذي كان يشارك في تصنيف إحدى المؤسسات المالية التي كان له تعامل معها كجزء من مهام عمله في MIS، فسوف تقوم MIS بإجراء عملية استعراض لأعمال المحلل أو الموظف السابقة بما يتفق مع القوانين واللوائح السارية. وفق ما تقتضيه القوانين واللوائح، ستقوم MIS بإبلاغ الهيئات التنظيمية بالحالات التي ترى فيها MIS في غضون الفترة الزمنية المحددة من قبل الهيئة التنظيمية المعنية، بأن أحد الموظفين السابقين لدى MIS قد حصل على وظيفة مع كيان من الكيانات المذكورة بعد عمله مع MIS.

3. المسؤوليات تجاه جمهور المستثمرين والمُصدرين

- أ. الشفافية والاستمرارية في نشر التصنيفات
- 3.1 ستقوم MIS بالإفصاح في أقرب فرصة ممكنة من الناحية العملية عن إجراءات التصنيف الائتماني العامة التي تقوم بها فيما يخص المُصدرين، والالتزامات الدائنة وشبه الدائنة التي تقوم بتصنيفها.
- 3.2 ستقوم MIS بجعل التصنيفات الائتمانية العامة وإعلانات التصنيفات الائتمانية الخاصة بها متاحة للجمهور على أساس غير انتقائي دون تحمل أية تكاليف، كما ستقوم بتحقيق الشفافية فيما يتعلق بكيفية تصنيف الكيان أو الالتزام المعني. سيتم نشر التصنيفات الائتمانية العامة وإعلانات التصنيفات الائتمانية العامة المذكورة على الموقع (المواقع) الإلكتروني الخاص بمؤسسة Moody's.
- أ. ربما تقوم MIS كذلك عبر موقعها (مواقعها) الإلكتروني بنشر إجراءات تصنيف ائتماني يرتبط بأحد التصنيفات الائتمانية العامة غير المصحوبة بإعلان عن التصنيف الائتماني.
- 3.3 ستقوم MIS بتشجيع المُصدرين والمنشئين الماليين المهيكليين لمنتجات التمويل المهيكلة على الإفصاح علانية عن كافة المعلومات ذات الصلة التي تخص تلك المنتجات.
- 3.4 بناء على طلب الكيان الحاصل على تصنيف وحسبما يترأى لمؤسسة MIS بمفردها، ربما توافق MIS على الحفاظ على سرية أحد التصنيفات الائتمانية. ولكن، إذا كان أحد المُصدرين أو الالتزامات - بما في ذلك إحدى حصص الأوراق الخاصة بالتمويل - يحمل بالفعل تصنيف ائتماني عام من MIS، فإن كافة القرارات اللاحقة لتغيير أو إيقاف التصنيف الائتماني المذكور ستكون متاحة للجمهور على أساس غير انتقائي دون تحمل أية تكاليف.
- 3.5 ستقوم MIS بالإفصاح علانية عن سياساتها الخاصة بتوزيع وسحب التصنيفات الائتمانية كما ستقوم بالحفاظ على تحديث تلك السياسات.
- 3.6 بالنسبة لكل إجراء من إجراءات التصنيف الائتماني، ستقوم MIS بالإفصاح في إعلان التصنيف الائتماني و/أو استمارة الإعلان عن معلومات

مارس 2018

معينة تتسق مع القانون في إطار الاختصاص القضائي الذي تقوم إحدى جهات التصنيف الائتماني التابعة لمؤسسة MIS في نطاقه بإصدار تصنيف يمثل على سبيل المثال لا الحصر:

- أ. مرجعاً لتاريخ آخر إعلان من إعلانات التصنيف الائتماني ذات الصلة، في حالة وجوده (عبر الإحالة إلى مصدر بديل في بعض الأحيان)
- ب. ملخصاً للعناصر الأساسية للأساس المنطقي الكامن وراء التصنيف الائتماني
- ج. ملخصاً لافتراضات/عوامل التصنيف الأساسية وتحليل الحساسية لافتراضات/عوامل التصنيف الأساسية ذات الصلة
- د. وسيلة لتوضيح المصادر المادية الأساسية للمعلومات المستخدمة لإعداد التصنيف الائتماني
- هـ. وصفاً لخصائص وقيود التصنيف الائتماني، حتى يتسنى توضيح ما إذا كانت MIS تراعي درجة الجودة المقبولة للمعلومات المتوافرة حول الكيان الحاصل على تصنيف و/أو الدين

و. مرجعاً للمنهجية (المنهجيات) والنموذج (النماذج) الأساسي المستخدمة لتحديد التصنيف الائتماني. وستقوم MIS بتوضيح ما إذا كان أحد التصنيفات الائتمانية يستند إلى أكثر من منهجية أساسية وما إذا كانت إحدى عمليات الاستعراض لمنهجية واحدة فقط قد تتسبب في إهمال المختصين بالسوق المالي للجوانب الأخرى الهامة للتصنيف الائتماني. في إعلان التصنيف الائتماني،

3.7

ستقوم MIS بالإفصاح علانية عن المعلومات الكافية المتعلقة بعمل، وإجراءات، ومنهجيات، لجنة التصنيف التابعة لها وأية افتراضات تتعلق بالبيانات المالية المنشورة التي تتحرف بصورة جوهرية عن المعلومات الواردة في البيانات المالية المنشورة الخاصة بالمصدر حتى يتسنى للمستثمرين والمستخدمين الآخرين للتصنيفات الائتمانية فهم الكيفية التي تم من خلالها تحديد التصنيف الائتماني. يتم الإفصاح علانية عن رموز ومقاييس التصنيف المستخدمة من قبل MIS في كتيب رموز التصنيف والتعريفات الخاص بمؤسسة MIS والمتاح عبر الموقع (المواقع) الإلكتروني لمؤسسة MIS.

أ. ستقوم MIS بنشر المعلومات الكافية المتعلقة بتوقعات الخسارة الخاصة بها وتحليل التدفق النقدي المرتبط بالتصنيف الائتماني لأحد التمويلات المهيكل، حتى يتسنى لمختص السوق المالي فهم أساس التصنيف الائتماني. حيثما أمكن، ستقوم MIS بالإفصاح عن الدرجة التي تصل إليها عند تحليل مدى حساسية التصنيف الائتماني لأحد التمويلات المهيكل بالنسبة للتغيرات التي تطرأ على الافتراضات الكامنة في التصنيف الائتماني الذي تقوم به MIS.

ب. ستقوم MIS بإدراج " (sf) " في كافة التصنيفات الائتمانية الجديدة والحالية التي تقوم بإجرائها بالنسبة لأدوات التمويل المهيكل. إدراج " (sf) " سيظهر بعد التصنيف الائتماني في كافة إعلانات التصنيف الائتماني وتقارير البحث الخاصة بمؤسسة MIS (مثل، " (Aa3(sf) " عند الإشارة إلى تصنيف ائتماني معين.

ج. ستقوم MIS بالإشارة بوضوح إلى خصائص وقيود التصنيف الائتماني، ومخاطر الاعتماد عليها بصورة كبيرة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار أو غيرها من القرارات المالية وبوجه عام مدى تحقق MIS من المعلومات المقدمة إليها من قبل المصدر أو المنشئ لأحد الأوراق المالية الحاصلة على تصنيف. ينبغي أن تساعد المعلومات المذكورة للمستثمرين وغيرهم من مستخدمي التصنيفات الائتمانية لتكوين فهم أوسع نطاقاً لماهية التصنيف الائتماني. تخضع MIS للوائح السارية في مختلف الأسواق على الصعيد العالمي ولا تنص اللوائح المذكورة أو تشير ضمناً إلى أن الهيئات التنظيمية تقر بالتصنيفات الائتمانية لمؤسسة MIS كما لا تستخدم MIS حالة التسجيل الخاصة بها للإعلان عن مدى جودة تصنيفاتها الائتمانية.

3.8 حيثما يقتضيه القانون أو اللائحة السارية أو غيرها مما يتسم بالجدوى والملاءمة، قبل إصدار أو تنقيح أحد التصنيفات الائتمانية، ستقوم MIS بإبلاغ الكيان الحاصل على تصنيف بالمعلومات الهامة والاعتبارات الأساسية التي يستند إليها التصنيف الائتماني، كما ستمنح الكيان المذكور فرصة لتقديم معلومات فعلية إضافية لم تكن متوافرة من قبل مؤسسة MIS أو لتوضيح أية مفاهيم خاطئة فعلية محتملة أو أمور أخرى تعتبرها MIS وثيقة الصلة بالموضوع حتى يتسنى إصدار تصنيف ائتماني يستند إلى المعلومات الدقيقة. ستقوم MIS بإجراء تقييم دقيق لردود الكيان الحاصل على التصنيف. في الحالات المعينة التي لم تقم فيها MIS

بإبلاغ الكيان الحاصل على تصنيف قبل إصدار أو تنقيح أحد التصنيفات الائتمانية، ستقوم MIS بإبلاغ الكيان الحاصل على تصنيف في أقرب فرصة ممكنة من الناحية العملية من ذلك الحين فصاعداً وبوجه عام، ستقوم بشرح السبب الداعي إلى التأخير.

3.9 في الحالات التي لا تعوقها ظروف محددة، ستمنح MIS المصدر فترة زمنية قصيرة، والتي قد تختلف وفقاً للظروف والمتطلبات القضائية، لإخطار MIS برغبة المصدر في تقديم طلب للحصول على قرار التصنيف الائتماني. ربما يتم قبول الطلبات في الحالات التي تحصل فيها MIS على معلومات جديدة أو إضافية لم تكن متوافرة من قبل لدى لجنة التصنيف أو لم تكن منظورة من قبلها.

3.10 حتى يتسنى تعزيز الشفافية وتمكين السوق من الحكم بأفضل صورة على الأداء الكلي للتصنيف الائتماني بالنسبة لأدوات الدين، حيثما أمكن، ستقوم MIS بنشر معلومات كافية حول معدلات التعثر التاريخية بحسب فئة التصنيف، والتحويلات بين فئات التصنيف، ومقاييس الأداء الدورية حتى يتسنى للمختصين في السوق المالية فهم الأداء التاريخي للأوراق المالية المخصصة لفئات التصنيف المختلفة. حيثما يكون هذا الأمر ممكناً، ستضمن هذه المعلومات معلومات تاريخية قابلة للتحقق منها وقابلة كذلك للقياس تتعلق بأداء تقديرات التصنيف الخاصة بها، كما ستكون منظمة ومهيكل، وحيثما أمكن، موحدة بطريقة تساعد المختصين الماليين في صياغة مقارنات الأداء بين وكالات التصنيف الائتماني. عند الطلب، ستقوم MIS بتقديم بيانات التصنيف الائتماني للهيئات التنظيمية للسماح لتلك الهيئات بإجراء تقييمها الخاص لأداء التصنيف الائتماني.

3.11 حتى يتسنى تعزيز الشفافية بخصوص طبيعة تعاملات MIS مع الكيانات الحاصلة على تصنيف، وفيما يتعلق بسياسة تحديد الكيانات الحاصلة على تصنيف غير المشاركة الخاصة بمؤسسة MIS، ستقوم MIS بتحديد أسماء الكيانات الحاصلة على تصنيف التي رفضت المشاركة في عملية

مارس 2018

التصنيف والإفصاح عنها علانية.

3.12 بصفتها جهة نشر للتقديرات المتعلقة بالانتمان، تحتفظ MIS بالحق في أي وقت في إصدار تصنيفات ائتمانية غير مطلوبة إذا كانت MIS تعتقد بأن: (أولاً) التصنيف الائتماني غير المطلوب قد يوفر فائدة معلوماتية للمشاركين في السوق؛ أو (ثانياً) كمية الالتزامات الدائنة أو شبه الدائنة الإجمالية التي تم إصدارها كبيرة؛ أو (ثالثاً) نوع الورقة المالية أو الكيان الحاصل على تصنيف جديدًا بالنسبة للسوق؛ أو (رابعاً) التصنيف الائتماني وثيق الصلة من الناحية التحليلية بالتحليل الآخر الذي تقدمه MIS للسوق؛ و(خامساً) لديها القدر الكافي من المعلومات لدعم التحليل الوافي وإذا أمكن، الرصد المتواصل. فيما يتعلق بسياسات وإجراءات MIS المعنية بتخصيص التصنيفات الائتمانية غير المطلوبة، عندما يكون أحد التصنيفات الائتمانية غير مطلوب، لن تسعى MIS كما لن تقبل الحصول على مقابل للتصنيف الائتماني ذي الصلة من المصدر أو وكلائه لمدة عام واحد على الأقل بعد نشر التصنيف الائتماني المذكور. يمكن الوصول إلى سياسات MIS المعنية بالتصنيفات الائتمانية غير المطلوبة عبر الموقع الإلكتروني لمؤسسة MIS.

3.13 ستقوم MIS بالإفصاح علانيةً عبر بيان صحفي والنشر عبر الموقع (المواقع) الإلكتروني لمؤسسة MIS عن أية تعديلات جوهرية تطرأ على منهجيات التصنيف الخاصة بها وكذلك الممارسات، والإجراءات، والعمليات التي تنتم بالأهمية. حيثما يكون ممكناً ومناسباً أو مطلوباً بأي صورة أخرى بموجب القانون المحلي، سيتم الإفصاح عن تلك التعديلات الجوهرية بناءً على "طلب تعليق" من المشاركين في السوق قبل تطبيقها. ستقوم MIS بدراسة متأنية للتصنيفات الائتمانية قبل تعديل منهجيات، وممارسات، وإجراءات، وعمليات التصنيف الخاصة بها.

3.14 بصفتها جهة نشر لأبحاث الائتمان المرتبطة بتصنيفاتها الائتمانية، ستسعى MIS إلى تقديم بحث يتسم بالوضوح، والدقة، والشفافية، والجودة العالية فيما يتعلق بالكليات والمصدرين الحاصلين على تصنيف. سيتم فصل طلبات البحث عن عملية البحث والتصنيف بطرق تساعد على حماية الأنشطة الختامية من تضارب المصالح غير المناسب. كما هو منصوص عليه في جزء آخر من هذا القسم، ربما لا يتم الإفصاح عن المعلومات السرية والمعلومات غير العامة الخاصة بالمصدر فيما يتعلق بإجراءات التصنيف الائتماني الخاصة بمؤسسة MIS بشكل انتقائي للمشاركين في البحث أو غيرهم.

ب. التعامل مع المعلومات السرية وغير العامة الخاصة بالمصدر

3.15 ستقوم MIS:

3.15.1 بإعداد السياسات والضوابط والحفاظ عليها وتطبيقها حتى يتسنى:

أ. الحفاظ على سرية المعلومات السرية للمصدر،

ب. منع الإفصاح عن المعلومات غير العامة المرتبطة بالتصنيفات الائتمانية، بما في ذلك إجراءات التصنيف الائتماني المتعلقة.

ج. منع انتهاكات القوانين واللوائح السارية التي تحكم معالجة واستخدام المعلومات السرية و/أو المعلومات الجوهرية غير العامة الخاصة بالمصدر.

3.15.2 الحيلولة دون الإفصاح علانيةً عن المعلومات السرية الخاصة بالمصدر في إعلانات التصنيف الائتماني، أو من خلال الأبحاث، أو المؤتمرات، أو المحادثات مع المستثمرين، أو المصدرين الآخرين أو أي أشخاص آخرين ما لم تحصل MIS على إذن من المصدر، أو تابعيه أو وكلائه.

3.15.3 وعلى الرغم من كل ما سبق، لا ينبغي منع MIS من:

أ. نشر أي تصنيف ائتماني أو أي تقدير آخر يخص ورقة مالية أو معاملة معينة تتضمن معلومات سرية خاصة بالمصدر طالما: (أولاً) لم يتم الإفصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالمصدر على وجه الخصوص و (ثانياً) تم الإفصاح علانيةً بحيث يتوافر التقدير أمام المستثمرين بوجه عام

ب. الاعتماد على متعهدين أو وكلاء خارجيين مقيدين بالتزامات السرية المناسبة للمساعدة في أي جانب من جوانب عملية التقييم أو أنشطة العمل المرتبطة بها

ج. الإفصاح عن المعلومات وفقاً لما يقتضيه أي قانون، أو حكم، أو لائحة سارية، أو بموجب طلب من أي وكالة أو هيئة حكومية

د. الإفصاح عن المعلومات لأطراف ثالثة لها الحق القانوني في تلقي تلك المعلومات.

3.16 ستستخدم MIS المعلومات السرية الخاصة بالمصدر فقط لأغراض تتعلق بخدمات التصنيف الخاصة به كما ستقوم بالحفاظ على السياسات والضوابط وتطبيقها لتحقيق الغاية المذكورة.

3.17 ستقوم MIS بالحفاظ على السياسات والضوابط التي تُحتم على موظفيها اتخاذ كافة التدابير المناسبة لحماية كافة حقوق التبعية والسجلات التي تخص MIS أو توجد في حيازتها من التزوير والسرقة وإساءة الاستخدام وتطبيق السياسات والضوابط المذكورة.

3.18 بما يتفق مع مدونة مؤسسة Moody's وسياسة تداول الأوراق المالية، سيكون محظوراً على الموظفين وأفراد أسرهم المشاركة في معاملات على الأوراق المالية (بما في ذلك المشتقات) في حالة امتلاك الموظف لمعلومات غير عامة ترتبط بمصدر تلك الأوراق المالية، أو معلومات ترتبط

مارس 2018

بإجراءات التصنيف الائتماني المعلقة التي تؤثر إما على الأوراق المالية أو مصدر تلك الأوراق.

3.19 سيقوم الموظفون بتوطين أنفسهم على الالتزام بسياسة تداول الأوراق المالية، كما سيقوموا بصورة دورية بالتصديق على امثالهم لتلك السياسة بالصورة المطلوبة.

3.20 لن يقوم الموظفون بالإفصاح عن المعلومات غير العامة المتعلقة بالتصنيفات الائتمانية المعلقة، باستثناء ما يتم الإفصاح عنه للمصدر المعني أو وكلائه، أو وفق ما تقتضيه القوانين أو اللوائح المعمول بها.

3.21 لن يقوم موظفو MIS بمشاركة المعلومات السرية أو المعلومات غير العامة الخاصة بالمصدر داخل MIS باستثناء ما تقتضيه الضرورة فيما يتعلق بأعمالها. لن يقوم موظفو MIS بمشاركة المعلومات السرية الخاصة بالمصدر مع موظفي أية كيانات تابعة بقدر يتخطى النطاق الذي يعمل هؤلاء الموظفون في نطاقه كوكلاء أو متعهدين لمؤسسة MIS فيما يتعلق بخدمات التصنيف، وطلب تلك المعلومات حتى يتسنى لهم القيام بمهام عملهم، وإلزامهم بالالتزامات السرية المناسبة.

3.22 لن يستخدم الموظفون المعلومات السرية الخاصة بالمصدر أو يقوموا بمشاركتها لأي غرض باستثناء ما هو منصوص عليه في هذه المدونة.

3.23 باستثناء ما تقتضيه أية قوانين أو أحكام أو لوائح سارية، أو بناء على طلب مناسب من أي وكالة أو هيئة حكومية، فإن المعلومات غير العامة المتعلقة بالتصنيف الائتماني، بما في ذلك المشاورات الداخلية الخاصة بمؤسسة MIS وهويات الأشخاص المشاركين في لجنة التصنيف، ستظل سرية للغاية ولن يتم الإفصاح عنها لأشخاص خارج MIS إلا على أساس "الحاجة إلى المعرفة" وعندما يكون هؤلاء الأشخاص ملزمين بأحكام السرية المناسبة.

ج. نصائح الإحالة لتطبيق القانون أو الهيئات التنظيمية

3.24 ربما تتم مطالبة MIS بإبلاغ هيئات تنفيذ القانون أو الهيئات التنظيمية المناسبة بأية معلومات تتلقاها MIS من طرف ثالث مما يجعلها تتحقق من مصداقية المزاعم التي تشير إلى أن أحد مُصدري الأوراق المالية الحاصل على تصنيف من قبل MIS قد ارتكب أو يرتكب مخالفة قانونية لم يتم الفصل فيها من قبل المحكمة المعنية. MIS غير مطالبة بالتحقق من مدى دقة المعلومات التي تزعم بوجود انتهاك جوهري للقانون.

4. الحاكمية والمخاطر والإدارة والتدريب

4.1 إدارة الأعمال مسؤولة عن تنفيذ وتطبيق مدونة MIS. يقوم مجلس إدارة MIS بالإشراف على تلك المسؤوليات.

4.2 قامت Moody's بإنشاء مجموعة إدارة المخاطر المؤسسية المسؤولة عن تحديد المخاطر الأساسية التي تواجهها مؤسسة Moody's، بما في ذلك المخاطر الكامنة في أعمال MIS.

4.3 ستقوم MIS بإقرار برنامج التثقيف المتواصل المناسب للمحللين والمحافظة عليه كما ستقوم بوضع السياسات والضوابط المناسبة والمحافظة عليها وتطبيقها حتى يتسنى التحقق من خضوع المحللين للتدريب المطلوب. في إطار برنامج التثقيف المتواصل المذكور، سيتلقى المحللون تدريباً على تحديثات المحتوى عند ظهورها كما ستنتم مطالبتهم بإبراز فهمهم لهذا المحتوى من خلال اختبارات دورية. ستقوم MIS بتخصيص موظف واحد مناسب أو أكثر لتطبيق برنامج التثقيف المتواصل والإشراف عليه، كما ستكون إدارة الامتثال مسؤولة عن التدريب الدوري فيما يتعلق بمدونة مؤسسة Moody's ومدونة MIS، علاوةً على سياسات الامتثال الأخرى ذات الصلة بما فيها تلك المرتبطة بتداول الأوراق المالية وحماية المعلومات السرية و/أو المعلومات غير العامة. كما ستقوم إدارة الامتثال بوضع ضوابط للتحقق من اكتمال التدريب المذكور.

5. تطبيق ونشر مدونة MIS والتواصل مع المشاركين في السوق

5.1 الأحكام الواردة في هذه المدونة مستمدة بصورة أساسية من مبادئ المنظمة الدولية لهيئات سوق المال ومدونة المنظمة الدولية لهيئات سوق المال. ولكن، قامت MIS بإدخال تعديلات معينة حتى تصبح هذه المدونة متماشية بصورة أكبر مع نموذج العمل الخاص بمؤسسة MIS وممارساته، علاوةً على القوانين المعتمدة من قبل المنظمين المختلفين على الصعيد العالمي. سيتم تحديد التعديلات المذكورة وتفسيرها على وجه الخصوص في تقرير يستعرض مستوى الامتثال لمدونة MIS ويوضح أي انحرافات جوهرية ربما تكون متواجدة بين مدونة MIS ومدونة المنظمة الدولية لهيئات سوق المال.

5.2 فيما يتعلق بالمعايير الموضوعية المدرجة في هذه المدونة، ستقوم MIS ببذل الجهود بنية حسنة في تنفيذ تلك المعايير.

5.3 ستنشر MIS في مكان بارز بموقعها (مواقعها) الإلكتروني روابط (1) مدونة مؤسسة Moody's؛ (2) وصف عام للمنهجيات التي تستخدمها MIS في تحديد التصنيفات الائتمانية؛ (3) المعلومات المتعلقة بأداء التصنيف (التصنيفات) الائتماني التاريخي لمؤسسة MIS؛ و (4) أي إعلانات أخرى مطلوبة بموجب هذه المدونة.

5.4 ستكون إدارة الامتثال مسؤولة عن تقييم مدى الالتزام بالأحكام الإجرائية المختلفة الواردة في هذه المدونة. سيكون مسار رفع التقارير الخاص بإدارة الامتثال مستقلاً عن أنشطة التصنيف الائتماني الخاصة بمؤسسة MIS. لا يمكن لمسؤولي مراقبة الامتثال المعينين من قبل MIS، ولا لأي موظف آخر في إدارة الامتثال: (1) إجراء التصنيفات الائتمانية؛ (2) المشاركة في إعداد منهجيات أو نماذج التصنيفات؛ (3) القيام بوظائف المبيعات والتسويق؛ أو (4) المشاركة في تحديد مستويات الأجور، بخلاف موظفي إدارة الامتثال. وعلاوةً على ذلك، ستتم مطالبة كافة الموظفين في إدارة الامتثال بالتصديق على مدونة MIS ومتطلباتها بمجرد البدء في مباشرة مهام عملهم لدى MIS وبصورة سنوية بعد ذلك. سيتحمل مسؤولو مراقبة الامتثال المعينين مسؤولية تنفيذ وتطبيق تلك المتطلبات داخل إدارة الامتثال. سيتحتم على أي موظف يعلم بوجود انتهاك لهذه المدونة إبلاغ

إدارة الامتثال عن هذا الانتهاك.

5.4.1 لن يتم الربط بين أجزء مسؤولي مراقبة الامتثال المعينين والأداء المالي لمؤسسة MIS وسوف يتم ترتيبها حتى يتسنى تعزيز استقلالية مسؤولي مراقبة الامتثال المعينين وإدارة الامتثال وعدم التأثير عليها بصورة سلبية.

5.4.2 ستقوم إدارة الامتثال بصورة سنوية باستعراض مستوى امتثال MIS خلال العام التقويمي السابق لسياسات وإجراءات MIS فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بالتقييم، بما في ذلك أية تغييرات جوهرية تطرأ على المدونة الخاصة بمؤسسة MIS، ومدونة مؤسسة Moody's وسياسات تضارب المصالح الخاصة بمؤسسة MIS، كما ستقوم الإدارة بإعداد تقرير امتثال سنوي يتسم بالسرية. وفقاً لما يقتضيه القانون سيتناول تقرير الامتثال السنوي المذكور كذلك مستوى امتثال MIS لقوانين الأوراق المالية ذات الصلة.

5.5 يقوم مجلس إدارة MIS بالإشراف على السياسات والإجراءات الخاصة بمؤسسة MIS التي ترتبط بالأنشطة المرتبطة بالتقييم وحالات تضارب المصالح، ونظم التحكم الداخلية الخاصة بها بالنسبة للسياسات والإجراءات المذكورة، وسياسات وممارسات الأجرء والترقية الخاصة بمؤسسة MIS،

5.6 ستقوم MIS بإعداد السياسات والضوابط والحفاظ عليها وتطبيقها فيما يتعلق بتلقي الشكاوى، واستعراضها، والاحتفاظ بها، ومعالجتها، بما في ذلك الشكاوى التي يتم تقديمها على أساس يتسم بالسرية، على النحو المبين في سياسة تلقي الشكاوى الخارجية واستعراضها والاحتفاظ بها. وستقوم إدارة الامتثال بإجراء عملية استعراض لكافة الشكاوى ذات الصلة بما يتفق مع السياسات والإجراءات الخاصة به كما سيقوم بتحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لتصعيد الأمور أم لا.

الملاحق

يتحتم على موظفي MIS الالتزام بالمدونة العالمية لمؤسسة MIS والمتطلبات المعينة الخاصة بالدولة الموضحة في الملاحق التالية، حسبما يقتضي الأمر. المعلومات الواردة في كل ملحق تسري فقط على الدولة المحددة في الملحق ذي الصلة.

في بعض الحالات تحل الأحكام الواردة في هذه الملاحق محل تلك الواردة في مدونة MIS بينما في حالات أخرى تعد مكملة لتلك الواردة في المدونة. ونتيجة لذلك، ربما يحتاج الموظفون إلى الرجوع إلى مدونة MIS حتى يتسنى تطبيق الأحكام الخاصة بدولة معينة الواردة في تلك الملاحق.

تعد كافة الإشارات إلى MIS الواردة في مدونة MIS بمثابة إشارات إلى الكيانات التابعة لمؤسسة MIS ما لم يتم النص على خلاف ذلك. المواقف التي يكون للقوانين واللوائح المحلية فيها الأسبقية على الأحكام الواردة في المدونة تمت الإشارة إليها في الملحق ذي الصلة بهذه المدونة، وفي حالة حدوث تضارب بين المدونة والملحق ذي الصلة، تكون الأولوية للملحق.

الملحق أ - MIS بكندا

مؤسسة Moody's Canada Inc. (MIS Canada) عبارة عن مؤسسة تصنيف مخصصة بموجب الصك الوطني رقم 25 - 101 ("NI 25-101"). تم إقرار مدونة MIS بالإضافة إلى هذا "الملحق أ -- MIS بكندا" ("الملحق أ") لتلبية

متطلبات الصك الوطني رقم 25-101 بالنسبة لمؤسسة MIS بكندا والتحكم في إدارة MIS بكندا وكافة موظفي MIS فيما يتعلق بأداء أنشطة التصنيف الائتماني.

الأحكام الواردة في مدونة MIS والملحق أ المائل والتي توضح أسلوب إدارة MIS بكندا، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أسلوب الإدارة الذي يهدف إلى ضمان نتائج بعينها، ينبغي أن يتم تفسيرها على أنها تعبر عن عزم MIS بكندا على إعداد، السياسات والضوابط التي تمت صياغتها بالصورة المناسبة لتحقيق الأهداف المحددة في الحكم ذي الصلة والحفاظ على تلك السياسات والضوابط وتطبيقها.

ثالثاً: الأحكام

1. جودة وسلامة عملية التصنيف

أ. جودة عملية التصنيف

1.1

أ. ستطالب MIS الموظفين المعنيين في مجموعة إستراتيجية ومعايير الانتماء بالامتثال للأحكام من 1-7-1 إلى 3-7-1 ورفع تقارير دورية إلى مجلس إدارة MIS فيما يخص عمليات الاستعراض أو التقييم المشار إليها في الأحكام من 1-7-1 إلى 3-7-1.

1.2 ستقوم MIS بكندا بتنظيم لجان التصنيف التابعة لها لضمان التواصل والنظامية وتجنب، أو إدارة حالات تضارب المصالح بصورة تتسم بالفاعلية على صعيد أداء أنشطة التصنيف الائتماني.

ب. الرصد والتحديث

1.3

أ. في حالة وجود تغيير جوهري في منهجية أو نموذج التصنيف الائتماني أو افتراض التصنيف الأساسي، ستقوم MIS بكندا بتحديد التصنيفات الائتمانية التي من المحتمل أن تتأثر بالتغيير وفي نفس الوقت أو في أقرب فرصة ممكنة بعد الإعلان عن التغيير، والإفصاح عن وصف التصنيفات الائتمانية التي من المحتمل أن تتأثر. ستقوم MIS بوضع التصنيفات الائتمانية التي من المحتمل أن تتأثر بالتغيير قيد الاستعراض، كما ستقوم باستكمال عملية الاستعراض المذكورة في غضون ستة أشهر من الإعلان عن التغيير في المنهجية، أو النموذج أو افتراض التصنيف الأساسي علاوة على تحديث التصنيف الائتماني في الوقت المناسب، حسبما يقتضي الأمر، استناداً إلى نتائج عملية الاستعراض المذكورة.

د. الحاكمية والضوابط الداخلية

1.4 سيتحمل مجلس إدارة MIS مسؤولية المهام التي يتعين على مجلس إدارة إحدى منظمات التصنيف المعينة القيام بها وفقاً للقوانين واللوائح السارية في كندا. سيقوم مجلس إدارة MIS برصد الأمور التالي ذكرها:

أ. إعداد سياسة ومنهجيات التصنيف الائتماني المستخدمة من قبل MIS بكندا في أداء أنشطة التصنيف الائتماني التي تقوم بها

ب. مدى فاعلية نظام الضبط الداخلي الخاص بمؤسسة MIS بكندا فيما يتعلق بأنشطة التصنيف الائتماني

ج. مدى فاعلية التدابير والإجراءات المصممة بالصورة المناسبة لضمان تحديد أي حالة من حالات تضارب المصالح والقضاء عليها أو إدارتها والإفصاح عنها، حسبما يقتضي الأمر

د. عمليات الامتثال والحاكمة الخاصة بمؤسسة MIS بكندا، بما في ذلك أداء مجموعة استعراض المنهجية.

1.5 لن تقوم MIS بكندا بإصدار تصنيف ائتماني ما لم يتوافر لدى غالبية أعضاء مجلس إدارة MIS، بما في ذلك المديرين المستقلين التابعين لها، ما يعتبره الشخص المقبول بمثابة خبرة كافية في مجال الخدمات المالية بما يتيح الفهم الكامل والمراقبة المناسبة لأنشطة العمل الخاصة بمؤسسة MIS بكندا. سيتوافر لدى عضو مستقل واحد على الأقل وعضو آخر من أعضاء مجلس إدارة MIS ما يعتبره الشخص المقبول بمثابة معرفة متعمقة وخبرة رفيعة المستوى فيما يتصل بالسوق في مجال أدوات التمويل المهيكل.

1.6 لن تقوم MIS بكندا بإصدار تصنيف ائتماني إذا كان لأحد أعضاء مجلس إدارة MIS المشاركين في اتخاذ أي قرار يتضمن تصنيفاً ائتمانياً معيناً يكون للعضو مصلحة مالية تتعلق بنتيجة هذا التصنيف.

1.7 لن تقوم MIS بإعطاء أجر لأحد الأعضاء المستقلين بمجلس إدارة MIS بأسلوب أو بمبلغ من شأنه أن يجعل الشخص المقبول يستنتج أن الأجر مرتبط بأداء عمل يخص MIS بكندا أو المؤسسات التابعة لها. ستقوم MIS بإعطاء أجر للمديرين بأسلوب يحفظ استقلالية المديرين.

1.8 ستقوم MIS بكندا بصياغة الإجراءات الإدارية وإجراءات المحاسبة المناسبة، وآليات الضبط الداخلي، وإجراءات تقييم المخاطر وترتيبات الضبط والحماية لأنظمة المعلومات الخاصة بها. ستقوم MIS بكندا بتطبيق إجراءات اتخاذ القرار والهيكل التنظيمية التي تحدد بوضوح وبطريقة موثقة مسارات رفع التقارير وتحديد المهام والمسؤوليات كما سيتم الحفاظ على تلك الإجراءات.

ج. الرصد والتحديث

1.9

أ. في حالة وجود تغيير جوهري في منهجية أو نموذج التصنيف الائتماني أو افتراض التصنيف الأساسي، ستقوم MIS بكندا بتحديد التصنيفات الائتمانية التي من المحتمل أن تتأثر بالتغيير وفي نفس الوقت أو في أقرب فرصة ممكنة بعد الإعلان عن التغيير، والإفصاح عن وصف التصنيفات الائتمانية التي من المحتمل أن تتأثر. ستقوم MIS بوضع التصنيفات الائتمانية التي من المحتمل أن تتأثر بالتغيير قيد الاستعراض، كما ستقوم باستكمال عملية الاستعراض المذكورة في غضون ستة أشهر من الإعلان عن التغيير في المنهجية، أو النموذج أو افتراض التصنيف الأساسي علاوة على تحديث التصنيف الائتماني في الوقت المناسب، حسبما يقتضي الأمر، استناداً إلى نتائج عملية الاستعراض المذكورة.

مارس 2018

د. الحاكمية والضوابط الداخلية

- 1.10 سيتحمل مجلس إدارة MIS مسؤولية المهام التي يتعين على مجلس إدارة إحدى منظمات التصنيف المعينة القيام بها وفقاً للقوانين واللوائح السارية في كندا. سيقوم مجلس إدارة MIS برصد الأمور التالي ذكرها:
- أ. إعداد سياسة ومنهجيات التصنيف الائتماني المستخدمة من قبل MIS بكندا في أداء أنشطة التصنيف الائتماني التي تقوم بها
 - ب. مدى فاعلية نظام الضبط الداخلي الخاص بمؤسسة MIS بكندا فيما يتعلق بأنشطة التصنيف الائتماني
 - ج. مدى فاعلية التدابير والإجراءات المصممة بالصورة المناسبة لضمان تحديد أي حالة من حالات تضارب المصالح والقضاء عليها أو إدارتها والإفصاح عنها، حسبما يقتضي الأمر
 - د. عمليات الامتثال والحاكمية الخاصة بمؤسسة MIS بكندا، بما في ذلك أداء مجموعة استعراض المنهجية.
- 1.11 لن تقوم MIS بكندا بإصدار تصنيف ائتماني ما لم يتوافر لدى غالبية أعضاء مجلس إدارة MIS، بما في ذلك المديرين المستقلين التابعين لها، ما يعتبره الشخص المقبول بمثابة خبرة كافية في مجال الخدمات المالية بما يتيح الفهم الكامل والمراقبة المناسبة لأنشطة العمل الخاصة بمؤسسة MIS بكندا. سيتوافر لدى عضو مستقل واحد على الأقل وعضو آخر من أعضاء مجلس إدارة MIS ما يعتبره الشخص المقبول بمثابة معرفة متعمقة وخبرة رفيعة المستوى فيما يتصل بالسوق في مجال أدوات التمويل المهيكل.
- 1.12 لن تقوم MIS بكندا بإصدار تصنيف ائتماني إذا كان لأحد أعضاء مجلس إدارة MIS المشاركين في اتخاذ أي قرار بتصنيفاً ائتمانياً معيناً يكون للعضو مصلحة مالية تتعلق بنتيجة هذا التصنيف.
- 1.13 لن تقوم MIS بإعطاء أجر لأحد الأعضاء المستقلين بمجلس إدارة MIS بأسلوب أو مبلغ من شأنه أن يجعل الشخص المقبول يستنتج أن الأجر مرتبط بأداء عمل يخص MIS بكندا أو المؤسسات التابعة لها. ستقوم MIS بإعطاء أجر للمديرين بأسلوب يحفظ استقلالية المديرين.
- 1.14 ستقوم MIS بكندا بصياغة الإجراءات الإدارية وإجراءات المحاسبة المناسبة، وآليات الضبط الداخلي، وإجراءات تقييم المخاطر وترتيبات الضبط والحماية لأنظمة المعلومات الخاصة بها. ستقوم MIS بكندا بتطبيق إجراءات اتخاذ القرار والهيكل التنظيمية التي تحدد بوضوح وبطريقة موثقة مسارات رفع التقارير وتحديد المهام والمسؤوليات كما سيتم الحفاظ على تلك الإجراءات.
- 1.15 ستقوم MIS بكندا برصد وتقييم مدى كفاءة وفعالية الإجراءات الإدارية وإجراءات المحاسبة المناسبة، وآليات الضبط الداخلي، وإجراءات تقييم المخاطر وترتيبات الضبط والحماية لأنظمة المعلومات الخاصة بها واتخاذ أية تدابير ترى أنها ضرورية لمعالجة أي خلل تقوم بتحديد.
- 1.16 لن تقوم MIS بكندا بالاستعانة بكيانات من خارج Moody's للقيام بالأنشطة الخاصة بها إذا كانت MIS بكندا تعتقد بأن القيام بهذا الأمر من شأنه أن يعوق بشكل جوهري مدى فاعلية الضوابط الداخلية أو قدرة هيئات تنظيم الأوراق المالية ذات السلطان القضائي على MIS بكندا على إجراء عمليات استعراض لمستوى امتثال MIS بكندا للتشريعات الخاصة بالأوراق المالية أو مدونة MIS. لن تقوم MIS بكندا بالاستعانة بكيان من خارج Moody's والكيانات المرتبطة بها للقيام بمهام أو واجبات مسؤول مراقبة الامتثال المعين.

2. الاستقلالية والتجنب و/أو إدارة تضارب المصالح

أ. عام

2.1

أ. ستقوم MIS بكندا بالإفصاح عبر موقع (مواقع) MIS الإلكتروني عما إذا كانت قد قدمت خدمات مساعدة أو غيرها من الخدمات المسموح بها (بخلاف خدمات التقييم السرية) لأحد الكيانات الحاصلة على تصنيف في غضون سنتين قبل إجراء التصنيف الائتماني المرتبط بالكيان المذكور.

ب. الإجراءات والسياسات

2.2

ب. في حالة تلقي MIS 10 بالمائة أو أكثر من صافي الفواتير السنوية من أحد المصدرين، أو المنشئين، أو المنظمين أو المساهمين (بما في ذلك أية أطراف تابعة للمصدر، أو المنشئ، أو المنظم، أو المساهم)، ستقوم MIS بكندا بالإفصاح عن هذا الأمر وعن هوية المصدر، أو المنشئ، أو المنظم، أو المساهم.

ج. استقلالية المحلل والموظف

2.3

ستمنع MIS بكندا المحلل من المشاركة في تحديد التصنيف الائتماني لكيان أو التزام معين حاصل على تصنيف إذا كان المحلل مسؤولاً أو مديراً للكيان المذكور أو في حالة أدوات التمويل المهيكل، أحد الأطراف الثالثة ذات الصلة بالكيان الحاصل على تصنيف. ستقوم MIS بكندا بالإفصاح في الوقت المناسب عما إذا كان التصنيف الائتماني قد تأثر بهذا التضارب.

3. المسؤوليات تجاه جمهور المستثمرين والمُصدرين

أ. الشفافية والاستمرارية في نشر التصنيفات

3.1

- أ. ستقوم MIS بكندا بالإفصاح بصورة مستمرة عن المعلومات المتعلقة بكافة أدوات التمويل المهيكل المقدمة إليها لاستعراضها بشكل مبدئي.
- ب. ستقوم MIS بكندا بتحديد مستوى التقييم الذي قامت به فيما يتعلق بإجراءات العناية الواجبة التي تجرى على مستوى الأدوات المالية الأساسية أو الأصول الأخرى الخاصة بأداة التمويل المهيكل. كما ستقوم MIS بكندا بالإفصاح عما إذا كانت قد قامت بإجراء أي تقييم لإجراءات العناية الواجبة المذكورة أو ما إذا كانت قد اعتمدت على تقييم من طرف ثالث ومدى تأثير التقييم المذكور على التصنيف الائتماني.
- ج. ستقوم MIS بكندا بالإفصاح في إعلانات التصنيف الائتماني عما إذا كانت قد أفصحت عن التصنيف الائتماني للمُصدر أو وكيله (وكلائه) المعين وعما إذا كانت قد عدلت التصنيف المذكور بعد الإفصاح عنه قبل إصداره.

- 3.2 تحتفظ MIS بكندا بالحق في أي وقت في بدء وإصدار تصنيفات ائتمانية غير مطلوبة من قبل الكيان الحاصل على تصنيف إذا كانت MIS بكندا تعتقد بأن: (أولاً) التصنيف الائتماني غير المطلوب قد يوفر فائدة معلوماتية للمشاركين في السوق؛ أو (ثانياً) كمية الالتزامات الدائنة أو شبه الدائنة الإجمالية التي تم إصدارها كبيرة؛ أو (ثالثاً) نوع الورقة المالية أو الكيان الحاصل على تصنيف جديداً بالنسبة للسوق؛ أو (رابعاً) التصنيف الائتماني وثيق الصلة من الناحية التحليلية بالتحليل الأخر الذي تقدمه MIS بكندا للسوق؛ و (خامساً) لديها القدر الكافي من المعلومات لدعم التحليل الوافي و، إذا أمكن، الرصد المتواصل. فيما يتصل بسياسات وإجراءات MIS بكندا المعنية بتخصيص التصنيفات الائتمانية غير المطلوبة، عندما تقوم MIS بكندا ببدء أو إصدار تصنيف ائتماني، لن تسعى MIS أو MIS بكندا أو تقبل الحصول على مقابل للتصنيف الائتماني ذي الصلة من المُصدر أو وكلائه لمدة عام واحد على الأقل بعد نشر التصنيف الائتماني المذكور. يمكن الوصول إلى سياسات MIS بكندا المعنية بالتصنيفات الائتمانية غير المطلوبة عبر الموقع الإلكتروني لمؤسسة MIS.

4. تطبيق ونشر مدونة MIS بكندا والتواصل مع المشاركين في السوق

- 4.4 لن تقوم MIS بكندا بالتهاون في تطبيق أي حكم من أحكام مدونة MIS والملحق أ، ما لم يتم الحصول على تصريح كتابي من إدارة الامتثال في ظروف معينة. إذا كان الحكم أو الأحكام الواردة في مدونة MIS والملحق أ المائل الذي يتم السعي للحصول على تصريح بشأنه لأحد الأفراد، يجب على الفرد طلب التصريح كتابة، بما في ذلك الوقائع ذات الصلة التي تدعم الطلب، والحصول على موافقة من المدير الذي يتبعه الفرد ومسؤول مراقبة الامتثال المعين لكندا. إذا كان طلب التصريح مُلحاً ولم يكن من الممكن للفرد المعني طلب التصريح في الوقت المناسب، يمكن عندئذ للمدير الذي يتبعه الفرد طلب التصريح. إذا كان الحكم أو الأحكام الواردة في مدونة MIS والملحق أ المائل الذي يتم السعي للحصول على تصريح بشأنه لمؤسسة MIS بكندا، يجب على أحد مسؤولي MIS عندئذ طلب التصريح كتابة، بما في ذلك الوقائع ذات الصلة التي تدعم الطلب، والحصول على موافقة من مسؤول مراقبة الامتثال المعين لكندا. إذا كان طلب التصريح مُلحاً ولم يكن من الممكن بالنسبة لمسؤول مراقبة الامتثال المعين لكندا منح التصريح في الوقت المناسب، يمكن عندئذ لمدير مسؤول مراقبة الامتثال المعين لكندا، أو مسؤول مراقبة الامتثال المعين لأوروبا، والشرق الأوسط وأفريقيا، أو مسؤول مراقبة الامتثال المعين لمنطقة آسيا والمحيط الهادي، أو المستشار العام لمؤسسة Moody's منح التصريح.

الملحق ب - MIS بهونج كونج

شركة Moody's Investors Service المحدودة بهونج كونج (MISHK) حاصلة على ترخيص من لجنة الأوراق المالية والأسهم المستقبلية بهونج كونج، بموجب مرسوم الأوراق المالية والأسهم المستقبلية (Cap. 571 من قوانين هونج كونج) لتقديم خدمات التصنيف الائتماني. تم إقرار المدونة بالإضافة إلى "الملحق ب -- MIS بهونج كونج" المائل ("الملحق ب") للوفاء بالشروط الواردة في الفقرة 68 من مدونة لجنة الأوراق المالية والأسهم المستقبلية للأشخاص الذين يقدمون خدمات التصنيف الائتماني. تحكم مدونة MIS والملحق ب سلوك MIS بهونج كونج،

والمديرين التابعين لها، وكافة موظفي MIS، وكافة الأشخاص الحاصلين على ترخيص فيما يتعلق بتقديم خدمات التصنيف الائتماني نيابة عن MIS.

أولاً: تعريف المصطلحات

المصطلحات المعرفة المستخدمة في الملحق ب المائل ينبغي أن تحمل المعنى المنسوب لها في مدونة MIS ما لم يتم تعريفها بصورة أخرى أو كان السياق يتطلب معنى آخر.

لتحقيق أغراض الملحق ب المائل، تم تعريف المصطلحات الواردة أدناه بالطريقة التالية:

1. **الرسوم العرضية** عبارة عن رسوم يتم احتسابها على أساس محدد سلفاً فيما يتعلق بنتيجة إحدى المعاملات أو نتيجة الخدمات المقدمة من قبل MIS بهونج كونج. ولا يعتبر الرسم عرضياً إذا كان مفروضاً من قبل إحدى المحاكم أو الهيئات العامة الأخرى.
2. **المدير** أي فرد يتم تعيينه بمجلس إدارة MIS بهونج كونج.
3. **المنسوب المعتمد** أي فرد يحصل على ترخيص بموجب القسم (1)120 أو القسم (1)121 من مرسوم الأوراق المالية والأسهم المستقبلية لتقديم خدمات التصنيف الائتماني لمؤسسة MIS بهونج كونج المفوض من قبلها.
4. **الموظف المسؤول** يشير إلى مندوب معتمد كموظف مسؤول بموجب القسم 126 من مرسوم الأوراق المالية والأسهم المستقبلية للإشراف على تقديم MIS بهونج كونج لخدمات التصنيف الائتماني.
5. **الأشخاص المعتمدون** يشير إلى المندوبين المعتمدين والموظف المسؤول.
6. تقديم خدمات التصنيف الائتماني **يعني:**
 - أ. إعداد التصنيفات الائتمانية لنشرها للجمهور، سواء في هونج كونج أو أي مكان آخر، أو مع التوقع المناسب بأن يتم نشرها؛ أو
 - ب. إعداد التصنيفات الائتمانية للتوزيع بموجب المصادقة، سواء في هونج كونج أو أي مكان آخر، أو مع التوقع المناسب بأن يتم توزيعها ولكن الأمر لا يتضمن:
1. إعداد تصنيف ائتماني، بموجب طلب مقدم من أحد الأشخاص، بحيث يتم إعداده على وجه الحصر، وتقديمه إلى الشخص ولم يكن من المقرر نشره للجمهور أو توزيعه بموجب المصادقة، سواء في هونج كونج أو أي مكان آخر، أو لم يكن من المتوقع نشره أو توزيعه؛ أو
2. جمع، أو مقارنة، أو نشر، أو توزيع المعلومات المتعلقة بالمدىونية أو التاريخ الائتماني لأي شخص.
7. **مدونة وكالات التصنيف الائتماني التابعة للجنة الأوراق المالية والأسهم المستقبلية** يشير إلى مدونة قواعد السلوك الخاصة بلجنة الأوراق المالية والأسهم المستقبلية بهونج كونج بالنسبة للأشخاص الذين يقدمون خدمات التصنيف الائتماني.
8. **مرسوم الأوراق المالية والأسهم المستقبلية** يشير إلى مرسوم الأوراق المالية والأسهم المستقبلية (Cap. 571 من قوانين هونج كونج) الذي يحكم تقديم خدمات التصنيف الائتماني.

1. جودة وسلامة عملية التصنيف

أ. جودة عملية التصنيف

- 1.1 ستقوم MIS بهونج كونج بنوثيق مسارات الإبلاغ وتحديد المهام والمسؤوليات.
- 1.2 ستقوم MIS بهونج كونج باستثمار الموارد الكافية لتنفيذ عمليات التقييم الائتماني عالية الجودة بالنسبة للمُصدرين أو الالتزامات. عند اتخاذ قرار بشأن إجراء تصنيف أو مواصلة تصنيف التزام أو مُصدر ما، ستقوم MIS بهونج كونج بتقييم مدى قدرتها على تخصيص العدد الكافي من الموظفين الذين يتحلون بالقدر المناسب من المهارات لإجراء عملية التقييم التصنيفي الصحيحة، ومدى قدرة العاملين لديها على الوصول إلى المعلومات الكافية المطلوبة حتى يتسنى لهم إجراء عملية التقييم المذكورة. وفي إعلاناتها الخاصة بالتصنيف الائتماني بالنسبة للتصنيفات الائتمانية التي تطرح بيانات تاريخية خاضعة لقبود، ستقوم MIS بتوضيح تلك القيود في مكان بارز. تتبنى MIS التدابير المناسبة المصممة للتأكد من توافر القدر المناسب من المعرفة والخبرة لديها، وأن المعلومات التي تستخدمها في تحديد التصنيفات الائتمانية التي تتسم بالقدر المناسب من الجودة وأنه يتم الحصول عليها من مصادر موثوقة لدعم التصنيف الائتماني الذي يتسم بمستوى عالي من الجودة. ستمتتع MIS بهونج كونج عن تحديد التصنيف الائتماني، كما ستعمل على ضمان سحب أي تصنيف ائتماني موجود، إذا لم يتوافر لدى MIS القدر الكافي من المعلومات التي تتسم بالجودة لدعم التصنيف الائتماني الذي يتسم بالموثوقية. في الحالات التي تتضمن أنواع جديدة من المنتجات المالية، ستقوم MIS بهونج كونج بالإحجام عن تقديم تصنيف ائتماني ما لم يترسخ لديها اعتقاد بتوافر المعلومات الكافية

والمهارات التحليلية المناسبة للقيام بهذا الأمر. ستطالب MIS بهونج كونج الموظفين المعنيين في مجموعة إستراتيجية ومعايير الائتمان بالامتثال باستعراض مدى جدوى تقديم تصنيف ائتماني لنوع من الهياكل التي تختلف بصورة جوهرية عن الهياكل التي تقوم MIS بهونج كونج بتصنيفها في الوقت الحالي.

1.2.1 مرة واحدة على الأقل كل عام،

(أ) ستقوم مجموعة استعراض المنهجية باستعراض المنهجيات (بما في ذلك نماذج التصنيف الائتماني، وبطاقات تقييم التصنيف الائتماني والافتراضات الأساسية للتصنيفات المدرجة في المنهجيات) والتغيرات الجوهرية في المنهجيات (بما في ذلك نماذج التصنيف الائتماني، وبطاقات تقييم التصنيف الائتماني والافتراضات الأساسية للتصنيفات المدرجة في المنهجيات التي تستخدمها MIS بهونج كونج؛ و

(ب) ينبغي أن يقوم موظف (موظفون) يتمتع بالاستقلالية عن مسارات العمل داخل MIS باستعراض مدى دقة وفعالية نظمها وآليات الضبط الداخلي الخاصة بها. سيتم تسجيل النتائج الخاصة بأي عملية من عمليات الاستعراض المذكورة بشكل كامل في تقرير مكتوب، وينبغي تقديم نسخة منه إلى لجنة الأوراق المالية والأسهم المستقبلية فور اكتمال العملية. ستقوم MIS بهونج كونج باتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة أي أوجه قصور يتم تحديدها أثناء عملية الاستعراض المذكورة.

1.2.2 ستقوم مجموعة استعراض المنهجية بتقييم مدى ملائمة المنهجيات والنماذج الحالية الخاصة بتحديد التصنيفات الائتمانية لمنتجات التمويل المهيكل عند قيام MIS بهونج كونج بالإقرار بأن خصائص الخطورة المرتبطة بالأصول الكامنة تحت أحد منتجات التمويل المهيكل تتغير بصورة جوهرية. ستمتتع MIS عن إصدار تصنيف ائتماني في الحالات التي يؤدي فيها مستوى التعقيد أو الهيكل الخاص بأحد الأنواع الجديدة لمنتجات التمويل المهيكل أو الافتقار إلى البيانات السليمة المتعلقة بالأصول الكامنة وراء المنتج المالي المهيكل إلى طرح تساؤلات خطيرة حول مدى قدرة MIS بهونج كونج على تحديد تصنيف ائتماني يتسم بالموثوقية.

1.3

أ. حيثما أمكن، في ضوء استيعاب MIS بهونج كونج للموارد، ربما يخضع المندوبين المعتمدين المشاركين في عملية التصنيف الائتماني لآلية التناوب المناسبة مما سيحقق التغير التدريجي في فرق التصنيف بعد إجراء التقييم المناسب من قبل MIS بهونج كونج.

ب. الرصد والتحديث

1.4 ستقوم MIS بهونج كونج بتطبيق التغييرات على صعيد المنهجيات، أو النماذج أو افتراضات التصنيف الأساسية ذات الصلة بالنسبة للتصنيفات الائتمانية الحالية والمحددة مؤخرًا على حد سواء. ستقوم MIS باستعراض التصنيفات الائتمانية المتأثرة في أقرب فرصة ممكنة وخلال فترة لا تزيد عن ستة أشهر بعد التغيير، كما ستقوم في نفس الوقت بوضع التصنيفات المذكورة قيد الاستعراض.

1.5

أ. عند إتاحة أحد التصنيفات الائتمانية للجمهور، ستقوم MIS بهونج كونج في الوقت المناسب بالإعلان للجمهور (أو التأكد من قيام المؤسسات التابعة لها بالإعلان) في حالة سحب التصنيف الائتماني (باستثناء استحقاقات الدين الروتينية، أو عقود خيار الشراء، أو الأوراق المالية المستردة). سيتضمن الإعلان المذكور الأسباب الكاملة لسحب التصنيف، وتوضيح تاريخ آخر تحديث للتصنيف الائتماني، والإشارة إلى عدم تحديث التصنيف الائتماني منذ ذلك الحين.

ج. سلامة عملية التصنيف

أ. يتعين على كافة موظفي MIS بهونج كونج وكافة الأشخاص المعتمدين التابعين لها إبلاغ مسؤول الامتثال أو الموظف المسؤول بمؤسسة MIS بهونج كونج أو عن المشكلات التي تتناولها المدونة الماثلة والملحق ب بصورة فورية حتى يتسنى له اتخاذ الإجراء المناسب.

2. الاستقلالية والتجنب و/أو إدارة تضارب المصالح

أ. عام

2.1

أ. لن تقوم MIS بهونج كونج بتنفيذ أية أعمال يمكن اعتبارها سببًا في حدوث أي تضارب للمصالح فيما يتصل بأعمالها المتعلقة بتقديم خدمات التصنيف الائتماني. ستقوم MIS بهونج كونج بتطبيق الإجراءات والآليات المصممة لتقليل احتمالية حدوث حالات تضارب المصالح، وتحديد أي تضارب للمصالح في حالة حدوثه، فيما يتعلق بطريقة إدارتها لأي خدمات مساعدة وأي خدمات أخرى مسموح بها. ستقوم MIS بمراعاة السبب الذي يمنع اعتبار الخدمات المساعدة والخدمات الأخرى المسموح بها مرتبطة باحتمال حدوث أي تضارب للمصالح مع أعمال التصنيف الائتماني التي تقوم بها MIS بهونج كونج.

ب. لن تدخل MIS بهونج كونج في أية ترتيبات لتحديد الرسوم العرضية المرتبطة بتقديم خدمات التصنيف الائتماني.

ب. الإجراءات والسياسات

2.2 ستقوم MIS بهونج كونج بالإفصاح عن الطبيعة العامة لترتيبات الأجر الخاصة بها مع الكيانات الحاصلة على تصنيف.

أ. لا تقدم MIS بهونج كونج خدمات استشارية. لا تتلقى MIS بهونج كونج أجرًا لا يرتبط بخدمات التصنيف الائتماني التي تقدمها من الكيانات الحاصلة على تصنيف. عند تلقي MIS بهونج كونج أو MIS أجرًا من أحد الكيانات الحاصلة على تصنيف بما لا يرتبط بخدمات التصنيف الائتماني التي تقدمها، فسوف تقوم MIS بالإفصاح عن النسبة التي تمثلها تلك الرسوم مقابل الرسوم الإجمالية التي تحصل عليها MIS من الكيان الحاصل على تصنيف نظير خدمات التصنيف الائتماني.

ب. ستقوم MIS بهونج كونج بالإفصاح عن تلقيها 5 بالمائة أو أكثر من صافي الفواتير السنوية، أو عن تلقيها 5 بالمائة أو أكثر من صافي الفواتير السنوية بالاشتراك مع MIS، من أحد المصدرين، أو المنشئين، أو المنظمين أو المساهمين (بما في ذلك أية أطراف تابعة للمصدر، أو المنشئ، أو المنظم، أو المساهم). ستقوم MIS بهونج كونج بالإفصاح عن الأطراف التي يتم تحصيل صافي الفواتير السنوية المذكورة منها.

ج. استقلالية المحلل والموظفين

2.3 ستقوم MIS بهونج كونج بإعداد السياسات والضوابط والحفاظ عليها وتطبيقها لتحديد حالات تضارب المصالح الفعلية أو المحتملة الأخرى والقضاء عليها، أو إدارتها والإفصاح عنها، حسبما يقتضي الأمر، بما قد يؤثر على حكم وتحليلات الموظفين المشاركين في اتخاذ قرارات التصنيف الائتماني.

3. المسؤوليات تجاه جمهور المستثمرين والمُصدرين

د. الشفافية والاستمرارية في نشر التصنيفات

3.1

أ. ستقوم MIS بهونج كونج بالإفصاح في إعلانات التصنيف الائتماني الخاصة بالتصنيفات الائتمانية للتمويل المهيكل عما إذا كان (1) المُصدر أو المنشئ قد أبلغ MIS بهونج كونج بأن كافة المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالموضوع الأساسي قد تم الإفصاح عنها علانية، (2) كانت تلك المعلومات لم يتم الإفصاح عنها، أو (3) كان المُصدر أو المنشئ لم يتم إبلاغ MIS بهونج كونج بما إذا كان قد تم الإفصاح علانية أم لا.

3.2

أ. ربما تقوم MIS بهونج كونج بتقديم تصنيفات خاصة وفقًا لسياساتها.

3.3

أ. الإفصاح بشكل واضح بارز عن اسم المحلل الأساسي والمسمى الوظيفي له وكذلك الشخص المسؤول بصورة أساسية عن اعتماد التصنيف الائتماني

ب. توضيح ما إذا كانت الورقة المالية الدائنة أو السهم الممتاز قد تم إصدارهم مؤخرًا، وما إذا كانت MIS بهونج كونج تقدم تصنيفًا انتمائيًا

مارس 2018

للورقة المالية الدائنة أو السهم الممتاز للمرة الأولى

ج. إلى أي مدى وصلت MIS بهونج كونج على صعيد اختبار مستوى جودة المعلومات المستخدمة في عملية التصنيف وما إذا كانت MIS راضية عن مستوى جودة المعلومات التي استندت إليها عند إجراء التصنيف

د. كافة المصادر الأساسية، بما في ذلك الكيان الحاصل على تصنيف و، عند الاقتضاء، أحد الأطراف المرتبطة بالكيان الحاصل على تصنيف، والتي تم الاعتماد عليها عند إعداد التصنيف الائتماني. كما ينبغي توضيح ما إذا كان قد تم الإفصاح عن التصنيف الائتماني للكيان الحاصل على تصنيف أو للطرف المرتبط به وما إذا كان التصنيف الائتماني قد تم تعديله قبل إصداره بعد عملية الإفصاح المذكورة.

3.4 ستقوم MIS بهونج كونج بالإفصاح علانية عن المعلومات الكافية وسهلة الفهم المتعلقة بعمل، وإجراءات، ومنهجيات، لجنة التصنيف التابعة لها وأية

افتراضات (بما في ذلك البيانات المالية التي تنحرف بصورة جوهرية عن المعلومات الواردة في البيانات المالية المنشورة الخاصة بالمصدر) حتى يتسنى للمستثمرين والمستخدمين الآخرين للتصنيفات الائتمانية فهم الكيفية التي تم من خلالها تقييم التصنيف الائتماني. ستتضمن المعلومات المذكورة (على سبيل المثال لا الحصر) ومعنى كل فئة من فئات التصنيف، وتعريف التعثر أو الانتعاش، والأفق الزمني الذي اعتمدت عليه MIS بهونج كونج عند اتخاذ قرار التصنيف. يتم الإفصاح علانية عن رموز ومقاييس التصنيف المستخدمة من قبل MIS بهونج كونج في كتيب رموز التصنيف والتعريفات الخاص بمؤسسة MIS والمتاح عبر الموقع (المواقع) الإلكتروني لمؤسسة MIS.

أ. ستقوم MIS بهونج كونج بنشر المعلومات الكافية المتعلقة بتوقعات الخسارة الخاصة بها وتحليل التدفق النقدي المرتبط بالتصنيف الائتماني لأحد التمويلات المهيكل والإشارة لأي تغيير متوقع في التصنيف الائتماني حتى يتسنى لمتخصص السوق المالي فهم أساس التصنيف الائتماني. إلى أقصى حد ممكن من الناحية العملية، ستقوم MIS بهونج كونج بالإفصاح عن الدرجة التي تصل إليها عند تحليل مدى حساسية التصنيف الائتماني لأحد التمويلات المهيكل بالنسبة للتغيرات التي تطرأ على الافتراضات الكامنة في التصنيف الائتماني الذي تقوم به MIS.

ب. ستقوم MIS بهونج كونج بإدراج " (sf) " في كافة التصنيفات الائتمانية الجديدة والحالية التي تقوم بإجرائها بالنسبة لأدوات التمويل المهيكل. إدراج " (sf) " سيظهر بعد التصنيف الائتماني في كافة إعلانات التصنيف الائتماني وتقارير البحث الخاصة بمؤسسة MIS بهونج كونج -- مثل، " (Aa3(sf)) عند الإشارة إلى تصنيف ائتماني معين.

ج. ستقوم MIS بهونج كونج بالإشارة بوضوح إلى خصائص وقيود التصنيف الائتماني، ومخاطر الاعتماد عليها بصورة كبيرة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار أو غيرها من القرارات المالية وبوجه عام مدى تحقق MIS بهونج كونج من المعلومات المقدمة إليها من قبل المصدر أو المنشئ لأحد الأوراق المالية الحاصلة على تصنيف. ينبغي أن تساعد المعلومات المذكورة المستثمرين لتكوين فهم أوسع نطاقاً لماهية التصنيف الائتماني. تخضع MIS للوائح السارية في مختلف الأسواق على الصعيد العالمي ولا تنص اللوائح المذكورة أو تشير ضمناً إلى أن الهيئات التنظيمية تقر بالتصنيفات الائتمانية لمؤسسة MIS كما لا تستخدم MIS حالة التسجيل الخاصة بها للإعلان عن مدى جودة تصنيفاتها الائتمانية.

د. ستقوم MIS بهونج كونج بالإفصاح، في الوقت المناسب وبصورة مستمرة، عن المعلومات المتعلقة بكافة منتجات التمويل المهيكل المقدمة إليها لاستعراضها بشكل مبدئي أو تصنيفها بشكل تمهيدي. ستتم عملية الإفصاح المذكورة بغض النظر عما إذا كان مصدر المنتج المذكور يطالب MIS بهونج كونج بتقديم تصنيف نهائي.

هـ. ستقوم MIS بهونج كونج بالإفصاح عن مستوى التقييم الذي قامت بإجرائه أو ما إذا كانت قد اعتمدت على تقييم طرف ثالث يتعلق بإجراءات العناية الواجبة التي تم تنفيذها فيما يتعلق بمنتجات التمويل الأساسية، أو الأصول الأخرى، الخاصة بمنتجات التمويل المهيكل وتوضيح كيفية تأثير التقييم على التصنيف الائتماني.

و. ستشير MIS بهونج كونج إلى ما إذا كان قد تم الإفصاح عن التصنيف الائتماني للمصدر أو للطرف المرتبط به وما إذا كان التصنيف الائتماني قد تم تعديله قبل إصداره بعد عملية الإفصاح المذكورة.

3.5

أ. وعلاوة على ذلك، ينبغي على MIS بهونج كونج الإفصاح عما إذا كانت معدلات تعثر فئات التصنيف قد تغيرت بمرور الوقت أم لا. إذا كانت طبيعة أحد التصنيفات الائتمانية، أو غير ذلك من الظروف، تجعل معدل التعثر غير مناسب، أو غير صالح من الناحية الإحصائية، أو من المحتمل أن تؤدي بأي صورة أخرى إلى تضليل مستخدمي التصنيف، فسوف تقوم MIS بهونج كونج بتوضيح هذا الأمر.

3.6

أ. عند قيام MIS بهونج كونج بنشر تصنيف ائتماني غير مطلوب، فسوف يتم الإفصاح في إعلان التصنيف الائتماني عما إذا كانت MIS قد أُتيح لها الوصول إلى الحسابات أو الوثائق الداخلية الأخرى الخاصة بالمصدر أو الطرف المرتبط به أم لا.

3.7

أ. عند تغيير المنهجيات، أو النماذج أو افتراضات التصنيف الأساسية المستخدمة في إعداد أي من التصنيفات الائتمانية الخاصة بها، فسوف تقوم MIS بهونج كونج بالإفصاح فوراً عن النطاق المحتمل للتصنيفات الائتمانية التي قد تتأثر باستخدام نفس وسيلة التواصل المستخدمة لتوزيع التصنيفات الائتمانية المتأثرة.

4. تطبيق ونشر مدونة MIS والتواصل مع المشاركين في السوق

4.1 الأحكام الواردة في مدونة MIS والملحق ب المائل مستمدة بصورة أساسية من مدونة وكالات التصنيف الائتماني التابعة للجنة الأوراق المالية والأسهم المستقبلية، ومبادئ المنظمة الدولية لهيئات سوق المال ومدونة المنظمة الدولية لهيئات سوق المال. ولكن، قامت MIS بهونج كونج بإدخال تعديلات معينة حتى تصبح مدونة MIS والملحق ب المائل متماشية بصورة أكبر مع نموذج وممارسات العمل، علاوةً على القوانين المعتمدة من قبل المنظمين المختلفين على الصعيد العالمي. سيتم تحديد التعديلات المذكورة على مدونة MIS وتفسيرها على وجه الخصوص في تقرير يستعرض مستوى الامتثال لمدونة MIS ويوضح أي انحرافات ربما تكون متواجدة بين مدونة MIS ومدونة المنظمة الدولية لهيئات سوق المال. ستقوم MIS بهونج كونج بتزويد لجنة الأوراق المالية والأسهم المستقبلية بوصف للكيفية التي سيتم من خلالها تنفيذ وتطبيق مدونة MIS والملحق ب المائل.

4.2

أ. كما ستقوم MIS بهونج كونج بالإفصاح في الوقت المناسب عن أية تعديلات تطرأ على المدونة المذكورة.

4.3

أ. كما ستتحمل إدارة الامتثال مسؤولية تقييم مستوى الالتزام بأي قانون، أو أحكام، أو تشريعات، أو مدونات أو غير ذلك من المتطلبات التي تسري على ستقوم MIS بهونج كونج والتي تم إصدارها، أو توزيعها، أو تطبيقها من قبل لجنة الأوراق المالية والأسهم المستقبلية أو أي هيئة أو وكالة تنظيمية أخرى.

4.4

4.4 ستقوم MIS بهونج كونج بتعيين موظفين (سواء داخل MIS بهونج كونج أو MIS) للتواصل مع المشاركين في السوق والجمهور فيما يخص الأسئلة، والمخاوف، والشكاوى التي يتم تلقيها.

4.5

بصورة سنوية، ستقوم MIS بهونج كونج بنشر معلومات معينة تخصها بما في ذلك:

أ. آليات الضبط الداخلي المعتمدة لضمان جودة أنشطة التصنيف الائتماني؛

ب. سياسة حفظ السجلات الخاصة بها

ج. سياسة تناوب الإدارة والمندوبين الخاصة بها.

الملحق ج - Moody's المكسيك

Moody's المكسيك عبارة عن مؤسسة تصنيف ائتماني معتمدة للمشاركة في أنشطة التصنيف الائتماني من قبل لجنة الصرافة الوطنية والأوراق المالية بموجب الإخطار رقم (DGSM 037/00). تحكم المدونة بالإضافة إلى "الملحق ج - Moody's المكسيك" ("الملحق ج") المائل سلوك Moody's المكسيك وكافة الموظفين التابعين لها المشاركين في أنشطة التصنيف الائتماني.

أولاً: تعريف المصطلحات

لتحقيق أغراض الملحق ج المائل، تم تعريف المصطلحات الواردة أدناه بالطريقة التالية:

1. **Moody's المكسيك** يشير إلى Moody's de México, S.A. de C.V., Institucion Calificadora de Valores.
2. **مجلس إدارة Moody's المكسيك** أو **مجلس Moody's المكسيك** يشير إلى الهيئة العامة، التي يتم تعيين أعضائها من خلال اجتماع المساهمين. في الوقت الحالي تمت تكملة مجلس إدارة Moody's المكسيك باثنين (2) من الأعضاء، مع 2 من المديرين المناوبين المناظرين. عند تعيين أعضاء المجلس يجب إبلاغ لجنة الصرافة الوطنية والأوراق المالية التي يمكنها رفض التعيين في غضون 20 يوم عمل.

1. جودة عملية التصنيف

1.1

- أ. سيتم اعتماد منهجيات ونماذج التصنيف الائتماني وإجراءات التصنيف من قبل مجلس إدارة Moody's المكسيك.
- ب. في حالة تعديل منهجيات ونماذج تحليل، وتقدير مستوى جودة التصنيف الائتماني، والتقييم ورفع التقارير، ينبغي استخدام المنهجيات والنماذج المذكورة للتصنيفات الجديدة والحالية على حد سواء. في غضون ستة أشهر من أي تعديل، ينبغي على Moody's المكسيك تحليل ما إذا كانت التصنيفات المحددة مسبقاً وفقاً للمنهجيات والنماذج السابقة تحتاج إلى تنقيح أم لا. ربما تتمتع Moody's المكسيك عن استعراض، وإذا أمكن، تصنيف الأوراق المالية المماثلة في حال التوصل إلى نتيجة مفادها أن التغيير في المنهجية والنموذج لا يؤثر على التصنيف المحدد مسبقاً. يجب على Moody's المكسيك الاحتفاظ بالتحليل المشار إليه في هذه الفقرة في ملف لمدة 5 سنوات لدراسته من قبل لجنة الصرافة الوطنية والأوراق المالية.

1.2

- أ. ستقوم Moody's المكسيك بتزويد الكيان الحاصل على تصنيف بالعناصر التي توضح المنهجيات المطبقة على الكيان الحاصل على تصنيف أو الإصدار قبل تحديد تصنيف ائتماني.

- 1.3 ستمتنع Moody's المكسيك عن إصدار تصنيفات ائتمانية في الحالات التي يؤدي فيها مستوى التعقيد أو الهيكل الخاص بأحد الأنواع الجديدة لمنتجات التمويل المهيكلة أو الافتقار إلى البيانات التاريخية المتعلقة بالأصول الأساسية إلى التأثير بصورة سلبية على مستوى الموثوقية، في تقديرها، للتصنيف الذي يمكن إصداره لهذا الغرض.

أ. سلامة عملية التصنيف

- 1.4 ستقوم Moody's المكسيك بالرد على كافة الأسئلة القانونية أو الاستفسارات التي ربما تكون موجودة لدى الكيانات الحاصلة على تصنيف فيما يتعلق بالتصنيفات الائتمانية الخاصة بالكيانات المذكورة، حتى يتسنى الحفاظ على سلامة التصنيف الائتماني. لهذا السبب، ستقوم Moody's المكسيك بإعداد السياسات والضوابط والحفاظ عليها وتطبيقها فيما يتعلق بتلقي الأسئلة أو الاستفسارات كما ستمتنع عن اتخاذ أو الوعد باتخاذ أي إجراء من إجراءات

- التصنيف الائتماني، دون تقييم للأسئلة أو الاستفسارات وأية عناصر أخرى مدعومة يتم تقديمها من قبل الكيان الحاصل على تصنيف. لا ينبغي تحت أي ظرف من الظروف استخدام الآليات المذكورة المخصصة لتلقي الأسئلة أو الاستفسارات من الكيانات الحاصلة على تصنيف من قبل Moody's المكسيك لتقديم خدمات أخرى أو التفاوض حول أي عقد أو اتفاقية من العقود أو الاتفاقيات الحالية.

2. الاستقلالية والتجنب و/أو إدارة تضارب المصالح

أ. عام

2.1

- أ. لا يمكن لمؤسسة Moody's المكسيك تحت أي ظرف من الظروف دراسة التصنيفات الصادرة من قبل وكالات التصنيف الائتماني الأخرى المتعلقة بالأوراق المالية المدعومة بالأصول الأساسية، ما لم يكن التصنيف المذكور يلي الحد الأدنى من المتطلبات المطلوب استخدامها وفقاً لمنهجية Moody's المكسيك.

2.2

- أ. لن تقوم Moody's المكسيك تحت أي ظرف من الظروف باشتراط إصدار تصنيف ائتماني أو اتخاذ إجراء تصنيف ائتماني على الكيان الحاصل على تصنيف المتعاقد على أي منج آخر أو خدمة أخرى من المنتجات أو الخدمات المقدمة من قبل Moody's المكسيك. يسري هذا الحكم على كافة خدمات التصنيف الائتماني.

ب. الإجراءات والسياسات

2.3

- أ. صافي الفواتير السنوية التي يتم تحصيلها من أحد المصدرين، أو المنشئين، أو المنظمين الوسيط أو الضامنين (بما في ذلك أي مؤسسات تابعة أو فرعية تابعة للمصدر. أو المنشئ، أو المنظم الوسيط أو الضامن) ربما لا يتخطى 10% من صافي الفواتير السنوية الخاصة بمؤسسة Moody's المكسيك.

3. المسؤوليات تجاه جمهور المستثمرين والمصدرين

ب. الشفافية والاستمرارية في نشر التصنيفات

3.1

- أ. سيتم نشر التصنيفات الائتمانية العامة وإعلانات التصنيف الائتماني الخاصة بمؤسسة Moody's المكسيك على الموقع الإلكتروني www.moody.com.mx في الوقت المناسب وبشكل يتسم بالدقة.
- ب. في حالة قيام أحد الكيانات الحاصلة على تصنيف، نتيجة لتخفيض تصنيفه الائتماني، بإنهاء التعاقد مع Moody's المكسيك بالنسبة

للخدمات التي تقدمها، ستقوم Moody's المكسيك، خلال مدة لا تتجاوز يوم عمل واحد بعد تاريخ إنهاء التعاقد، بالإشارة إلى سحب التصنيف الائتماني وعدم القيام بتحديثه منذ ذلك الحين فصاعداً نظراً لإنهاء التعاقد أو الاتفاقية المعنية.

3.2

أ. ستقوم Moody's المكسيك بالإفصاح علانية عن سياساتها المتعلقة بهيكل وعملية التصويت للجان التي تقوم بتحديد ورصد التصنيفات الائتمانية إذا أمكن كما ستقوم بالحفاظ على تحديث تلك السياسات.

3.2.1 علاوةً على عمليات الإفصاح الموضحة أعلاه، ستقوم Moody's المكسيك بالإفصاح عن المعلومات التالية في إعلانات التصنيف الائتماني الخاصة بها: (أ) هوية الكيان الحاصل على تصنيف، وإذا أمكن، إشارة إلى الالتزام؛ (ب) التصنيف قبل اتخاذ إجراء التصنيف الحالي؛ (ج) الحقيقة التي مفادها أن التصنيف عبارة عن تقدير فقط لمدى الجدارة الائتمانية للالتزام أو الكيان الحاصل على تصنيف ولا يعد بمثابة توصية بالاستثمار؛ (د) معنى التصنيفات الصادرة؛ و (هـ) الفترة التي استغرقتها الأمر للحصول على المعلومات المالية المستخدمة في إصدار التصنيف الائتماني.

3.3

أ. ستقوم Moody's المكسيك بإتاحة المعلومات التالية للجمهور دون تحمل أية تكاليف، عبر موقعها الإلكتروني (www.moody.com.mx)، في أسبانيا:

1. السياسات المعنية بالإفصاح عن التصنيفات، بما في ذلك تحديثاتها؛
 2. تعريف كل تصنيف صادر من التصنيفات، علاوةً على تعريف للتعثر؛
 3. المعلومات التاريخية المتعلقة بمؤشرات التعثر بالنسبة لكل فئة من فئات التصنيف ومصفوفات التحول بين التصنيفات المذكورة؛
 4. المنهجيات المستخدمة في تقييم مستوى الجدارة الائتمانية وأي تعديل جوهري فيها، علاوةً على إجراءات وعمليات التصنيف الأساسية؛
 5. المدونة الماثلة والملحق ج، التي تشير بوجه عام إلى الطريقة التي ينبغي الامتثال بها، وإجراء التعديلات في غضون يومي (2) عمل بعد اعتمادها؛
 6. قائمة التصنيفات الائتمانية التي قامت Moody's المكسيك بتحديد لها لكل كيان من الكيانات الحاصلة على تصنيف، بما في ذلك التصنيف الأولي و، إذا أمكن، أية تعديلات تطرأ على التصنيف بمرور الوقت؛ و
 7. تقرير سنوي، يتوافق مع التشريعات السارية الصادرة من قبل لجنة الصرافة الوطنية والأوراق المالية.
- ب. ستقوم Moody's المكسيك بإعداد وثيقة للأوراق المالية المدعومة بالأصول الأساسية توضح الفوارق بين مخرجات النموذج الكمي والتصنيف الائتماني المحدد لإحدى الأوراق المالية. الوثيقة التي تشير إليها هذه الفقرة سيتم الاحتفاظ بها من قبل Moody's المكسيك لمدة لا تقل عن 5 سنوات كما ستكون متاحة للجنة الصرافة الوطنية والأوراق المالية.
- ج. في حالة تلقي Moody's المكسيك دخلاً من أحد الكيانات الحاصلة على تصنيف نظير خدمات بخلاف خدمات التصنيف الائتماني، يجب على Moody's المكسيك الإفصاح عن نسبة الرسوم التي تتلقاها نظير تلك الخدمات مقارنة بالرسوم التي تتلقاها نظير خدمات التصنيف الائتماني.

3.4 ربما لا تقوم Moody's المكسيك بإصدار تصنيفات ائتمانية غير مطلوبة.

د. مجلس إدارة MOODY'S المكسيك

3.5 في حالة وجود مديرين مستقلين لدى Moody's المكسيك، ينبغي على MIS الإفصاح عبر موقعها الإلكتروني عن عدد المديرين المستقلين المذكورين، والإشارة إلى أن المديرين المذكورين لا تسري عليهم أية ضوابط من تلك المذكورة في الأقسام من 1 إلى 5 من المادة 26 من قانون سوق الأوراق المالية. وعلى أية حال، لا ينبغي أن يرتبط ما يحصل عليه المديرين المستقلون بالأرباح التي تحققها Moody's المكسيك.

3.6 ينبغي على مجلس إدارة Moody's المكسيك تعيين شخص أو قسم يتولى مسؤولية التواصل مع المشاركين في السوق، بغرض تلقي الأسئلة، أو الاستفسارات أو الشكاوى التي تتيح لمجلس الإدارة بصياغة وإجراء التعديلات على سياسات Moody's المكسيك بصورة أفضل.

4. تطبيق ونشر مدونة MIS والتواصل مع المشاركين في السوق

4.1 إدارة الامتثال بمؤسسة Moody's المكسيك هي الإدارة التي ينبغي تعيينها من قبل مجلس إدارة MIS بحيث تتولى مسؤولية رصد وتقييم مستوى امتثال MIS، والمستشارين، والإدارة، والمحللين والموظفين الآخرين التابعين للمؤسسة، لما يلي:

أ. القوانين السارية المعنية بالتصنيفات الائتمانية؛

ب. سياسات وإجراءات الضبط الداخلي الموضحة في مدونة MIS والملحق ج المائل؛ و

ج. الأحكام الصادرة من قبل لجنة الصرافة الوطنية والأوراق المالية، إذا أمكن.

4.2 على الرغم من المهام الأخرى الموكلة إليه، ينبغي على إدارة الامتثال بمؤسسة Moody's المكسيك تلقي المعلومات التي تصل إليه من قبل مجلس إدارة Moody's المكسيك، أو المديرين أو غيرهم من الموظفين، بشأن وجود سلوك أو نشاط غير قانوني، أو غير أخلاقي أو يمثل خرقاً للمبادئ

مارس 2018

التوجيهية المحددة في المدونة الماثلة، والذي ينتج عن علاقة شخصية أو تضارب مصالح محتمل ربما ينتج عن التعامل مع أحد الكيانات الحاصلة على تصنيف أو وكلائه. يجب على مجلس إدارة Moody's المكسيك، أو المديرين أو الموظفين الآخرين الإفصاح عن تلك المشكلات في نفس توقيت الكشف عن المعلومات المذكورة. يجب على إدارة الامتثال بمؤسسة Moody's المكسيك اتخاذ التدابير المحددة في الإطار التنظيمي المطبق داخل المكسيك.

الملحق د - Moody's Investors Service بسنغافورة

شركة Moody's Investors Service المحدودة بسنغافورة (MIS Singapore) حاصلة على ترخيص من السلطة النقدية في سنغافورة، بموجب قانون الأوراق المالية والأسهم المستقبلية (Cap.289 من قوانين سنغافورة) لتقديم خدمات التصنيف الائتماني. تم إقرار المدونة بالإضافة إلى "الملحق د -- MIS بسنغافورة" المائل ("الملحق د") للوفاء بالشروط الواردة في الفقرة 10.1 من مدونة سلوك وكالات التصنيف الائتماني الخاصة بالسلطة النقدية في سنغافورة. تحكم مدونة MIS علاوةً على الملحق د سلوك MIS بسنغافورة، والمديرين، والموظفين وكافة الأشخاص المعتمدين التابعين لها فيما يتعلق بتقديم خدمات التصنيف الائتماني نيابة عن MIS بسنغافورة.

أولاً: تعريف المصطلحات

لتحقيق أغراض الملحق المائل، تم تعريف المصطلحات الواردة أدناه بالطريقة التالية

1. **الرسوم العرضية** عبارة عن رسوم يتم احتسابها على أساس محدد سلفاً فيما يتعلق بنتيجة إحدى المعاملات أو نتيجة الخدمات المقدمة من قبل MIS بسنغافورة. ولا يعتبر الرسم عرضياً إذا كان مفروضاً من قبل إحدى المحاكم أو الهيئات العامة الأخرى.
2. **المدير** أي فرد يتم تعيينه بمجلس إدارة MIS بسنغافورة ويتم اعتماده من قبل السلطة النقدية في سنغافورة.
3. **الشخص المعتمد** يشير إلى أي فرد تم إبلاغه واعتماده من قبل السلطة النقدية في سنغافورة "كمندوب معين" بمؤسسة MIS بسنغافورة، وفقاً لما هو موضح في القسم 2(1) من قانون الأوراق المالية والأسهم المستقبلية.
4. **السلطة النقدية في سنغافورة** يشير إلى السلطة النقدية في سنغافورة
5. **مدونة وكالات التصنيف الائتماني التابعة للسلطة النقدية في سنغافورة** تشير إلى مدونة السلطة النقدية في سنغافورة الخاصة بسلوك وكالات التصنيف الائتماني.
6. **تقديم خدمات التصنيف الائتماني** يعني إعداد، سواء بصورة كلية أو جزئية في سنغافورة، التصنيفات الائتمانية المتعلقة بالأنشطة التي يتم القيام بها في مجال الأوراق المالية والأسهم المستقبلية بغرض:
 - أ. نشرها، سواء في سنغافورة أو أي مكان آخر، أو مع التوقع المناسب بأن يتم نشرها؛ أو
 - ب. توزيعها بموجب المصادقة، سواء في سنغافورة أو أي مكان آخر، أو مع التوقع المناسب بأن يتم توزيعها ولكن الأمر لا يتضمن —
 1. إعداد تصنيف ائتماني خاص بموجب طلب فردي والذي يكون من المقرر تقديمه على وجه الحصر إلى الشخص الذي قام بتقديم الطلب وليس من المقرر الإفصاح عنه علانيةً أو توزيعه بموجب المصادقة؛ أو
 2. إعداد نتائج الائتمان، أو أنظمة حساب الائتمان أو التقييمات المشابهة المرتبطة بالالتزامات الناتجة عن العلاقات مع المستهلك أو العلاقات التجارية أو الصناعية؛
7. **المندوب** يشير إلى الفرد المعين والمسجل بموجب القسم 99ب من قانون الأوراق المالية والأسهم المستقبلية لتنفيذ النشاط المنظم لمؤسسة MIS بسنغافورة.
8. **قانون الأوراق المالية والأسهم المستقبلية** يشير إلى قانون الأوراق المالية والأسهم المستقبلية (Cap.289 من قوانين سنغافورة).

ثالثاً: الأحكام

1. جودة وسلامة عملية التصنيف أ جودة عملية التصنيف

1.1

أ. ستقوم MIS بسنغافورة بتوثيق مسارات الإبلاغ وتحديد المهام والمسؤوليات.

ب الرصد والتحديث

1.2

عملية الاستعراض الموضحة في (ج) أعلاه سيتم تنفيذها في أقرب فرصة ممكنة وبأي حال من الأحوال خلال مدة لا تزيد عن أشهر بعد التغيير و، قبل تنفيذ عملية الاستعراض، ينبغي على MIS بسنغافورة وضع التصنيفات الائتمانية المذكورة تحت المراقبة

1.3

أ. عند إتاحة أحد التصنيفات الائتمانية للجمهور، ستقوم MIS بسنغافورة في الوقت المناسب بالإعلان للجمهور عما إذا كان التصنيف الائتماني قد تم سحبه (باستثناء استحقاقات الدين الروتينية، أو عقود خيار الشراء، أو الأوراق المالية المستردة)، وسوف يشير الإعلان المذكور إلى تاريخ آخر تحديث للتصنيف الائتماني، وإلى عدم تحديث التصنيف الائتماني منذ ذلك الحين.

2. الاستقلالية والتجنب و/أو إدارة تضارب المصالح أ. عام

2.1

أ. بصورة دورية، ستقوم MIS بسنغافورة بالإعلان عبر الموقع (المواقع) الإلكترونية الخاصة بمؤسسة MIS عن أي خدمات معاونة وغيرها من الخدمات المسموح بها التي تقوم بتنفيذها.
ب. لن تدخل MIS بسنغافورة في أية ترتيبات لتحديد الرسوم العرضية المرتبطة بتقديم خدمات التصنيف الائتماني.

ب. الإجراءات والسياسات

2.2

أ. ستقوم MIS بسنغافورة بالإفصاح عن تلقيها 5 بالمائة أو أكثر من صافي الفواتير السنوية من أحد المُصدرين التابعين لأحد الكيانات الحاصلة على تصنيف، أو المنشئين، أو المنظمين أو المساهمين (بما في ذلك أية أطراف تابعة للكيان الحاصل على تصنيف، أو المُصدر، أو المنشئ، أو المنظم، أو المساهم).

ج. استقلالية المحلل والموظف

2.3

أ. لديه علاقة قرابة مباشرة مع شخص (زوج أو زوجة، أو شريك، أو ولي أمر، أو طفل، أو نسيب، أو زوج أم أو زوجة أب، أو طفل بالتبني أو ابن زوج أو ابن زوجة أو شقيق زوج أو زوجة أو شقيقة زوج أو زوجة) يعمل لدى الكيان الحاصل على تصنيف، أو تابعيه أو أي من الأطراف الثالثة المحددة، في الحالات التي تمثل فيها علاقة العمل المذكورة تضارب مصالح أو تترك انطباع يشير إلى تضارب مصالح تعتبره MIS غير مقبول؛

2.4

أ. سيتمثل الأشخاص المعتمدون لدى MIS بسنغافورة باللائحة 4 و 4أ (تسجيل المصالح المرتبطة بالأوراق المالية) الخاصة بلوائح الأوراق المالية والأسهم المستقبلية (الترخيص وإدارة الأعمال).

3. المسؤوليات تجاه جمهور المستثمرين والمُصدرين

أ. الشفافية والاستمرارية في نشر التصنيفات

3.1

مارس 2018

أ. ستقوم MIS بسنغافورة بالإفصاح في إعلانات التصنيف الائتماني الخاصة بالتصنيفات الائتمانية للتمويل المهيكل عما إذا كان (1) المصدر أو المنشئ قد أبلغ MIS بسنغافورة بأن كافة المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالموضوع الأساسي قد تم الإفصاح عنها علانية، (2) كانت تلك المعلومات لم يتم الإفصاح عنها، أو (3) كان المصدر أو المنشئ لم يتم إبلاغ MIS بسنغافورة بما إذا كان قد تم الإفصاح علانية أم لا.

3.2

أ. ربما تقوم MIS بسنغافورة بتقديم تصنيفات خاصة وفقاً لسياستها.

3.3

أ. الإفصاح بشكل واضح وبارز عن اسم المحلل الأساسي والمسمى الوظيفي له وكذلك الشخص المسؤول بصورة أساسية عن اعتماد التصنيف الائتماني؛

ب. الإشارة إلى توقيت توزيع التصنيف الائتماني للمرة الأولى وتوقيت آخر تحديث؛ و

ج. إلى أي مدى وصلت MIS بسنغافورة على صعيد اختبار مستوى جودة المعلومات المستخدمة في عملية التصنيف الائتماني وما إذا كانت MIS راضية عن مستوى جودة المعلومات التي استندت إليها عند إجراء التصنيف الائتماني الخاص بها.

3.4

أ. ستقوم MIS بسنغافورة بالإشارة بوضوح إلى خصائص وقيود التصنيف الائتماني، ومخاطر الاعتماد عليها بصورة كبيرة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار أو غيرها من القرارات المالية وبوجه عام مدى تحقق MIS بسنغافورة من المعلومات المقدمة إليها من قبل المصدر أو المنشئ لأحد الأوراق المالية الحاصلة على تصنيف. ينبغي أن تساعد المعلومات المذكورة المستثمرين في تكوين فهم أفضل لماهية التصنيف الائتماني، والحدود التي يمكن استخدام التصنيفات الائتمانية في نطاقها بالنسبة لنوع معين من المنتجات المالية التي تقوم MIS بسنغافورة بتصنيفها.

ب. ستقوم MIS بسنغافورة بالإفصاح، في الوقت المناسب وبصورة مستمرة، عن المعلومات المتعلقة بكافة منتجات التمويل المهيكل المقدمة إليها لاستعراضها بشكل مبدئي أو تصنيفها بشكل تمهيدي. ستتم عملية الإفصاح المذكورة بغض النظر عما إذا كان مصدر المنتج المذكور يطالب MIS بسنغافورة بتقديم تصنيف نهائي.

ج. ستقوم MIS بسنغافورة بالإفصاح عن مستوى التقييم الذي قامت بإجرائه أو ما إذا كانت قد اعتمدت على تقييم طرف ثالث يتعلّق بإجراءات العناية الواجبة التي تم تنفيذها فيما يتعلق بمنتجات التمويل الأساسية، أو الأصول الأخرى، الخاصة بمنتجات التمويل المهيكل وتوضيح كيفية تأثير التقييم على التصنيف الائتماني.

د. ستشير MIS بسنغافورة إلى ما إذا كان قد تم الإفصاح عن التصنيف الائتماني للمصدر أو للطرف المرتبط به وما إذا كان التصنيف الائتماني قد تم تعديله قبل إصداره بعد عملية الإفصاح المذكورة.

3.5

أ. حتى يتسنى تعزيز الشفافية وتمكين السوق من الحكم بأفضل صورة على الأداء الكلي للتصنيف الائتماني بالنسبة لأدوات الدين، حيثما أمكن، ستقوم MIS بسنغافورة بنشر معلومات كافية حول معدلات التعثر التاريخية بحسب فئة التصنيف، والتحويلات بين فئات التصنيف، ومقاييس الأداء الدورية حتى يتسنى للمختصين في السوق المالية فهم الأداء التاريخي للأوراق المالية المخصصة لفئات التصنيف المختلفة، علاوةً على ما إذا كانت فئات التصنيف قد تغيرت وكيفية حدوث التغيير في حالة حدوثه. وعلاوةً على ذلك، ينبغي على MIS بسنغافورة الإفصاح عما إذا كانت معدلات تعثر فئات التصنيف قد تغيرت بمرور الوقت أم لا. إذا كانت طبيعة أحد التصنيفات الائتمانية، أو غير ذلك من الظروف، تجعل معدل التعثر غير مناسب، أو غير صالح من الناحية الإحصائية، أو من المحتمل أن تؤدي بأي صورة أخرى إلى تضليل مستخدمي التصنيف، فسوف تقوم MIS بسنغافورة بتوضيح هذا الأمر. حيثما يكون هذا الأمر ممكناً، ستضمن هذه المعلومات معلومات تاريخية قابلة للتحقق منها وقابلة كذلك للقياس تتعلق بأداء تقديرات التصنيف الخاصة بها، كما ستكون منظمة ومهيكلية، وحيثما أمكن، موحدة بطريقة تساعد المختصين بالسوق المالية في صياغة مقارنات الأداء بين وكالات التصنيف الائتماني.

3.6

أ. في حالة قيام MIS بسنغافورة بنشر تصنيف ائتماني غير مطلوب، فسوف يتم الإفصاح في إعلان التصنيف الائتماني عما إذا كانت MIS قد أُتيح لها الوصول إلى الحسابات أو الوثائق الداخلية الأخرى ذات الصلة الخاصة بالمصدر أو الطرف المرتبط به أم لا.

4. تطبيق ونشر مدونة MIS والتواصل مع المشاركين في السوق

- 4.1 ستقوم MIS بسنغافورة بتعيين موظفين (سواء داخل MIS بسنغافورة أو MIS) للتواصل مع المشاركين في السوق والجمهور فيما يخص الأسئلة، والمخاوف، والشكاوى التي يتم تلقيها.
- 4.2 بصورة سنوية، ستقوم MIS بسنغافورة بنشر معلومات معينة تخصها بما في ذلك:
- أ. الهيكل القانوني الخاص بها
 - ب. حق الملكية الخاص بها
 - ج. المعلومات المالية المتعلقة بإيراداتها
 - د. آليات الضبط الداخلي المعتمدة لضمان جودة أنشطة التصنيف الائتماني
 - هـ. سياسة حفظ السجلات الخاصة بها
 - و. سياسة تناوب الإدارة والمندوبين الخاصة بها.

حقوق الطبع والنشر لعام 2018 محفوظة لمؤسسة Moody's Corporation، Moody's Analytics, Inc.، MIS، Inc. و/أو المؤسسات المعتمدة والتابعة لها ("MOODY'S"، مجتمعون). كافة الحقوق محفوظة. التصنيفات الائتمانية الصادرة عن MOODY'S INVESTORS SERVICE, INC. ومؤسسات التصنيف الائتماني التابعة لها ("MIS") تعبر عن تقديرات MOODY'S الحالية فيما يتعلق بمخاطر الائتمان النسبية في المستقبل والتي تواجه الكيانات، أو الالتزامات الائتمانية، أو الأوراق المالية الدائنة أو شبه الدائنة، والمنشورات الصادرة عن MOODY'S التي قد تشمل التقديرات الحالية لمؤسسة MOODY'S فيما يتعلق بمخاطر الائتمان النسبية في المستقبل والتي تواجه الكيانات، أو الالتزامات الائتمانية، أو الأوراق المالية الدائنة أو شبه الدائنة. تعرف MOODY'S المخاطر الائتمانية بأنها المخاطر المتعلقة باحتمالية عدم قيام إحدى الكيانات بتلبية التزاماتها التعاقدية المالية وقت استحقاقها وأية خسارة مالية مقدرة في حالة عجزها عن السداد. لا تعالج التصنيفات الائتمانية أية مخاطر أخرى، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: مخاطر السيولة أو مخاطر القيمة السوقية أو تقلبات الأسعار. وإن التصنيفات الائتمانية وتقديرات MOODY'S الموجودة في المنشورات الصادرة عنها لا تمثل بيانات تتعلق بالوقائع الحالية أو التاريخية. قد تتضمن منشورات MOODY'S كذلك تقديرات كمية قائمة على النماذج المتعلقة بالمخاطر الائتمانية والتقديرات أو التعليقات المرتبطة بها والتي نشرتها MOODY'S ANALYTICS, INC. وإن التصنيفات الائتمانية ومنشورات MOODY'S لا تمثل أو تقدم مشورة استثمارية أو مالية، كما أن التصنيفات الائتمانية ومنشورات MOODY'S لا تمثل توصيات ولا تقدم توصيات لشراء، أو بيع أو الاحتفاظ بأوراق مالية معينة. لا تقوم التصنيفات الائتمانية أو منشورات MOODY'S بالتعليق على مدى ملائمة استثمار ما بالنسبة لأي مستثمر معين. تقوم MOODY'S بإصدار تصنيفاتها الائتمانية ونشر منشوراتها استناداً إلى توقع وفهم مفاده أن كل مستثمر سوف يقوم، بالقدر المناسب من العناية، بإعداد الدراسة والتقييمات الخاصة به لكل ورقة مالية تكون قيد البحث بغرض شرائها، أو الاحتفاظ بها، أو بيعها.

التصنيفات الائتمانية لمؤسسة MOODY'S ومنشوراتها غير مخصصة للاستخدام من قبل المستثمرين الأفراد وقد ينطوي الأمر على قدر من المجازفة كما قد يكون من غير المناسب بالنسبة للمستثمرين الأفراد استخدام تصنيفات MOODY'S الائتمانية أو منشوراتها عند اتخاذ القرارات الاستثمارية. في حالة الشك، ينبغي عليك الاتصال بمستشارك المالي أو غيره من المستشارين المختصين. كافة المعلومات الواردة هنا محمية بموجب القانون، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، قانون حقوق الطبع والنشر، ولا يجوز بأي حال من الأحوال نسخ أي من تلك المعلومات أو إعادة إنتاجها، أو إعادة تقديمها، أو إرسالها مرة أخرى، أو نقلها، أو نشرها، أو إعادة توزيعها أو إعادة بيعها، أو تخزينها لاستخدامها فيما بعد لأي غرض من تلك الأغراض، بشكل كلي أو جزئي، وبأي شكل أو أسلوب أو باي وسيلة على الإطلاق، من قبل أي شخص دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من MOODY'S.

إن التصنيفات الائتمانية والمنشورات الصادرة عن مؤسسة Moody's غير مخصصة للاستخدام من قبل أي شخص كأساس مرجعي حيث أن هذا المصطلح محدد لأغراض تنظيمية ولا يجب استخدامه بأية طريقة قد تؤدي إلى اعتباره كأساس مرجعي.

قامت مؤسسة MOODY'S بالحصول على كافة المعلومات الواردة هنا من مصادر تعتقد المؤسسة بأن معلوماتها تتسم بالدقة والموثوقية. نظراً لإمكانية حدوث أخطاء بشرية أو فنية علاوة على العوامل الأخرى، فإن كافة المعلومات الواردة هنا يتم تقديمها "كما هي" دون تقديم أية ضمانات من أي نوع. تتخذ MOODY'S كافة التدابير الضرورية بما يجعل المعلومات التي تستخدمها في تحديد التصنيف الائتماني بالجودة الكافية ومن مصادر ترى MOODY'S أنها تتحلل بالموثوقية، بما في ذلك، حسبما يقتضي الأمر، المصادر الخارجية المستقلة. وعلى الرغم من ذلك، لا تعتبر MOODY'S جهة تفتيش ولا يمكنها في كل حالة بصورة مستقلة التحقق أو التأكد من صحة المعلومات المستلمة في عملية التصنيف أو عند إعداد منشوراتها.

في حدود ما يسمح به القانون، تُخلى MOODY'S والمديرون، والمسؤولون، والموظفون، والوكلاء، والمندوبون، والمرخصون والموردون مسؤوليتهم القانونية تجاه أي شخص أو كيان عن أية خسائر أو تلافيات غير مباشرة، أو خاصة، أو ناتجة، أو عرضية أياً كانت والتي تنتج عن أو تتعلق بالمعلومات الواردة هنا أو استخدام أو العجز عن استخدام أي من تلك المعلومات، حتى لو كانت MOODY'S أو أي من المديرين، أو المسؤولين، أو الموظفين، أو الوكلاء، أو المندوبين، أو المرخصين أو الموردين التابعين لها قد تم الإعجاز إليهم بصورة مسبقة بإمكانية حدوث مثل تلك الخسائر، أو التلافيات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: (أ) أية خسارة للأرباح الحالية أو المستقبلية أو (ب) أية خسائر أو تلافيات تنشأ عندما تكون الأداة المالية ذات الصلة لا تمثل موضوعاً لأحد التصنيفات الائتمانية المعينة التي حدتها MOODY'S.

في حدود ما يسمح به القانون، تُخلى MOODY'S والمديرون، والمسؤولون، والموظفون، والوكلاء، والمندوبون، والمرخصون والموردون مسؤوليتهم القانونية عن أية خسائر أو تلافيات مباشرة أو تعويضية يتعرض لها أي شخص أو كيان، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر نتيجة لأي إهمال (باستثناء الإحتيال، أو سوء الإدارة المعتمد أو أي نوع آخر من العواقب التي، بهدف تجنب الشكوك، لا يمكن استثنائها بموجب القانون) من جانب، أو أي احتمال غير متوقع يقع في نطاق أو خارج نطاق سيطرة، MOODY'S أو أي من المديرين، أو المسؤولين، أو الموظفين، أو الوكلاء، أو المندوبين، أو المرخصين أو الموردين التابعين لها، والذي ينتج عن أو يتعلق بالمعلومات الواردة هنا أو استخدام أو العجز عن استخدام أي من تلك المعلومات.

لا توجد أية ضمانات، صريحة أو ضمنية، فيما يتعلق بمدى الدقة، أو الاستمرارية، أو الاكتمال، أو الصلاحية للعرض في السوق أو توافرها مع أي غرض خاص يتعلق بأي من تلك التصنيفات أو التقديرات أو المعلومات الأخرى التي تقوم MOODY'S بتقديمها أو إعدادها بأي شكل أو أسلوب أياً كان.

تعلن Moody's Investors Service, Inc. وهي وكالة تصنيف ائتماني مملوكة بالكامل لمؤسسة MOODY'S (MCO)، بموجب هذه الوثيقة أن معظم مصدري الأوراق المالية الدائنة (بما في ذلك سندات الشركات والسندات المحلية، والسندات المالية، والسندات متوسطة الأجل والأوراق التجارية) والأسمم الممتازة التي تصنفها Moody's Investors Service, Inc. قد وافقوا، قبل تحديد أي تصنيف، على السداد لوكالة Moody's Investors Service, Inc. مقابل خدمات التقييم والتصنيف التي قامت بها المؤسسة رسوماً تتراوح ما بين 1,500 دولار إلى ما يقارب 2,500,000 دولار. كما تحافظ مؤسسة MOODY'S و MIS على السياسات والإجراءات لتلبية متطلبات استقلالية التصنيفات وإجراءات التصنيف الخاصة بوكالة MIS. المعلومات المتعلقة بالعلاقات المحددة التي قد تتواجد بين مديري مؤسسة Moody's والكيانات المصنفة ائتمانياً، وبين الكيانات الحاصلة على تصنيفات من MIS والتي أعلمت لجنة مراقبة عمليات البورصة (SEC) علانية عن حصة ملكية في MCO بنسبة تزيد عن 5%، يتم نشرها سنوياً على الموقع الإلكتروني www.moody.com تحت عنوان "علاقات المستثمرين - الحاكمة المؤسسية - سياسة ارتباط المديرين والمساهمين."

شروط خاصة بدولة أستراليا فقط: أي إصدار في دولة أستراليا من هذه الوثيقة يخضع لترخيص الخدمات المالية الأسترالية الخاص بالشركات التابعة لمؤسسة MOODY'S (MOODY'S Pty Limited ABN 61 003 399 657AFSL 336969). وهذه الوثيقة مخصصة فقط لكي يتم تقديمها إلى "العملاء المجتمعون" في إطار معزى القسم رقم G761 من قانون و/أو Moody's Analytics Australia Pty Ltd ABN 94 105 136 972 AFSL 383569 (حسبما يقتضي الأمر). هذه الوثيقة مخصصة فقط لكي يتم تقديمها إلى "العملاء المجتمعون" في إطار معزى القسم رقم G761 من قانون الشركات لعام 2001. بمواصلة استخدامك لهذه الوثيقة من داخل أستراليا، تكون قد المحت لمؤسسة Moody's بأنك، أو في حالة استخدامك للوثيقة كمندوب عن، "عملاء مجتمعون"، لن تقوم أنت ولا الكيان الذي تمثله بصورة مباشرة أو غير مباشرة بنشر هذه الوثيقة أو محتوياتها إلى "عملاء أفراد" في إطار معزى القسم رقم G761 من قانون الشركات لعام 2001. التصنيف الائتماني لمؤسسة Moody's عبارة عن تقدير يتعلق بالجدارة الائتمانية للالتزام الدين الخاص بالمصدر، وليس بالأسمم العادية للمصدر أو أي شكل من أشكال الأوراق المالية المتاحة للمستثمرين الأفراد. قد يكون من غير المناسب بالنسبة للمستثمرين الأفراد استخدام التصنيفات الائتمانية أو المنشورات الخاصة بمؤسسة Moody's عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمارات. في حالة الشك ينبغي عليك الاتصال بمستشارك المالي أو غيره من المستشارين المختصين.

شروط خاصة بدولة اليابان فقط: تعد مؤسسة Moody's باليابان (MJKK) هيئة تصنيف ائتماني مملوكة بالكامل لمجموعة Moody's Group Japan G.K. المملوكة بالكامل لمؤسسة Moody's Overseas Holdings Inc. وهي مؤسسة مملوكة بالكامل لمؤسسة MCO. وتعد مؤسسة Moody's SF باليابان (MSFJ) هيئة تصنيف ائتماني مملوكة بالكامل لمؤسسة MJKK. ولا تعد مؤسسة MSFJ مؤسسة تصنيف إحصائي معترف بها على الصعيد الوطني (NRSRO). وبالتالي، تعد التصنيفات الائتمانية التي تحدها MSFJ بمثابة تصنيفات ائتمانية غير معدة من قبل مؤسسة تصنيف إحصائي معترف بها على الصعيد الوطني. وإن التصنيفات الائتمانية التي لا تعدها مؤسسة تصنيف إحصائي معترف بها على الصعيد الوطني يتم تحديدها من قبل أحد الكيانات التي لا تدخل في نطاق مؤسسات التصنيف الإحصائي المعترف بها على الصعيد الوطني وبالتالي، لن يكون الالتزام المصنف مؤهلاً لأنواع معينة من المعاملة بموجب قوانين الولايات المتحدة الأمريكية. وتعد MJKK و MSFJ هيئات تصنيف ائتماني مسجلة في وكالة الخدمات المالية اليابانية وأرقام تسجيلها في بند مفوضي وكالة الخدمات المالية هي 2 و 3 على التوالي.

تعلن مؤسسة MJKK أو MSFJ (حسبما يقتضي الأمر) بموجب هذه الوثيقة أن معظم مصدري الأوراق المالية الدائنة (بما في ذلك سندات الشركات والسندات المحلية، والسندات المالية، والسندات متوسطة الأجل والأوراق التجارية) والأسمم الممتازة التي تصنفها MJKK و MSFJ (حسبما يقتضي الأمر) قد وافقوا، قبل تحديد أي تصنيف، على السداد لمؤسسة MJKK و MSFJ (حسبما يقتضي الأمر) مقابل خدمات التقييم والتصنيف التي قامت بها المؤسسة رسوماً تتراوح ما بين 200,000 ين ياباني إلى ما يقارب 350,000,000 ين ياباني.

كما تحافظ MJKK و MSFJ على السياسات والإجراءات لتلبية المتطلبات التنظيمية اليابانية.